دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

OPEN ACCESS

Submitted: 9 January 2019
Accepted: 21 February 2019

أبحاث ودراسات

في تحليل الخطاب الاجتماعي: قراءة في المفاهيم والمصطلحات

حسن مالك
أستاذ مساعد في التعليم العالي مساعد، جامعة محمد الخامس، المدرسة العليا للأساتذة، الرباط، المغرب
malek_ling@hotmail.fr

ملخص

يتناول هذا البحث من خلال منهج تحليلي نقدي الأسس النظرية والمنهجية والأدوات الإجرائية التي ينبغي اعتمادها لصياغة علمية للمفهوم والمصطلح، ويعالج أزمة المفاهيم والمصطلحات في الخطاب الاجتماعي العربي، المتسمة بفوضى ناتجة عن عدم إدراك المفهوم في أصوله وكيفية ترجمته إلى مفهوم نابع من اللغة العربية من جهة، وغياب فهم حقيقي في أغلب الأحيان لشروط تأسيس المفاهيم والمصطلحات في أصولها المعرفية والتصورية من جهة أخرى. تنطلق الدراسة من معطيات مصطلحية منجزة في الحقول المعرفية المبحوث فيها وتحللها نقديًا، وتتفاعل مع المصطلح في مستويات تراتبيّته وقضاياه الراهنة والاستشرافية، وتَعتبر الدراسة أن نجاعة المفاهيم في العلوم الاجتماعية تستند إلى مدى فعاليتها العلمية وشموليتها ودقة مصطلحاتها، حيث تصبح أكثر تداولا في مجالات الخطاب المختلفة، كما تعتبر المصطلح مفتاحًا للعلوم.

الكلمات المفتاحية: الخطاب الاجتماعي، تحليل الخطاب، المفاهيم، المصطلحات

لتوثيق هذه المقالة البحثية: مالك ح.، «في تحليل الخطاب الاجتماعي: قراءة في المفاهيم والمصطلحات»، مجلة تجسير، المجلد الأوّل، العدد الأوّل، 2019

https://doi.org/10.29117/tis.2019.0014

© 2019، مالك، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية بواسطة الوصول الحر ووفقا لشروط Creative Commons Attribution license CC BY 4.0. هذه الرخصة تتيح حرية إعادة التوزيع، التعديل، التغيير، والاشتقاق من العمل، سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أو غير تجارية، طالما ينسب العمل الأصلي للمؤلفين.

دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

OPEN ACCESS

Submitted: 9 January 2019
Accepted: 21 February 2019

Analyzing the Social Discourse: An Overview of Concepts and Terminologies

Hassan Malek
Assistant professor of Higher Education, University of Mohamed V, ENS, Rabat, Morocco
malek_ling@hotmail.fr

Abstract

This study examines through a critical and analytical method the required theoretical and methodological foundations and procedural tools for a scientific elaboration of concepts and terms. It also deals with the crisis of concepts and terminologies in the Arabic social discourses resulting from the lack of understanding the origin of concepts. Furthermore, the study analyzes the ways of translating terminologies into concepts stemming from the Arabic language on the one hand, and mostly due to the lack of a real understanding of terminology in its cognitive and conceptual origins on the other hand. The study proceeds from critically analyzing the terminology data in the fields of knowledge and interacts with concepts and terminology-related issues. It shows that the effectiveness of concepts in social sciences is based on a fundamental criterion, which is the extent of scientific effectiveness, comprehensiveness and accuracy of terminology, as it becomes greatly used in the various fields of discourse and a key for expanding sciences.

Keywords: Social discourse; Discourse analysis; Terms; Concepts

لتوثيق هذه المقالة البحثية: مالك ح.، «في تحليل الخطاب الاجتماعي: قراءة في المفاهيم والمصطلحات»، مجلة تجسير، المجلد الأوّل، العدد الأوّل، 2019

https://doi.org/10.29117/tis.2019.0014

© 2019، مالك، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية بواسطة الوصول الحر ووفقا لشروط Creative Commons Attribution license CC BY 4.0. هذه الرخصة تتيح حرية إعادة التوزيع، التعديل، التغيير، والاشتقاق من العمل، سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أو غير تجارية، طالما ينسب العمل الأصلي للمؤلفين.

مقدمة

إذا كانت المفاهيم صورة ذهنية لخصائص مجردة يتم من خلالها التمثيل الرمزي لشيء ما، مما يسمح بتصنيف الموضوعات والموجودات، فإنها بهذا المعنى تعد أدوات أولية لفهم العالم وتأويله، كما تعد آلية للتعميم ومدخلًا ضروريًا لإنتاج الفكر وتداوله، حيث تسهم في تحديد الأفكار والمعاني وفق صورة ذهنية ترمز إلى الموجودات المادية أو المعنوية، وتدل عليها تعيينًا لاستعمال مخصوص، في حين تتولى المصطلحات تسمية الوعي التأويلي لها وتأطيره بكل العناصر اللسانية والتداولية التي تستمر في ضخ تمثّلاتها الرمزية لموضوعها. فبين المصطلح والمفهوم حدود اتصال وانفصال، فالمصطلح – باعتباره دالاً لغويًا – يدل على المفهوم، وهو ضرورة لازمة للمنهج العلمي، إذ لا يستقيم منهج إلا إذا بني على مصطلحات دقيقة، ومن ثم فقد أهّله هذا التحديد أن يصير بناءً ذهنيًا مجردًا، يتم بناؤه لتلبية حاجة معرفية ومنهجية لتصنيف العلوم والخطابات. فالمصطلح دال يجمع ما اتفق القوم عليه، إنه إذًا الدلالة اللفظية للمفهوم[1].

وبسبب ضرورة المصطلحات في المقاربات العلمية أصبحت على حد تعبير الخوارزمي مفاتيح العلوم، بل هي نواة وجودها، وترتبت عن هذا القول السائر حقيقة علمية راجت بين المهتمين هي أن: «فهم المصطلحات نصف العلم».

لقد جعل تطور المباحث العلمية – خصوصًا في العلوم الاجتماعية ومجالات تحليل الخطاب – البحث في الأسس المنهجية للمفاهيم والمصطلحات من البديهيات التي تساهم في تدقيق أدوات الباحث، فلم يعد استعمال «المفهوم» و«المصطلح» يتم على سبيل الترادف – مثلًا – بل أصبح الباحث يفرق بينهما، ويثبت لكل واحد منهما دلالته وماهيّته. فالمفهوم يركز على الصورة الذهنية، في حين يركز المصطلح على الدلالة اللفظية للمفهوم، ورغم أن المفهوم أسبق من المصطلح، فكل مفهوم مصطلح، والعكس غير صحيح، لأن المفهوم مضمون المصطلح ودلالته في الأذهان[2].

وتجدر الإشارة إلى أن نجاعة المفاهيم في العلوم الاجتماعية تستند إلى معيار أساس يتمثل في مدى فعاليتها العلمية وشموليتها ودقة مصطلحاتها، حيث تصبح أكثر تداولًا في مجالات الخطاب المختلفة؛ الاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية... وتصبح إطارًا مرجعيًا يمكّن الباحث من القياس الذي يعد جسرًا بين المستوى النظري المفاهيمي (مستوى الخطاب المفاهيمي المجرد) ومستوى الملاحظة والاختبار (مستوى الخطاب الملموس). فالمفاهيم والمصطلحات في العلوم الاجتماعية – تحديدًا – تقوم بوظائف وأدوار متعددة؛ من ضمنها تنظيم العلاقة بين القضايا النظرية والقضايا الإجرائية.

أولًا: الإطار العام للبحث

1- استعراض الدراسات السابقة

شملت قراءة الأدبيات المتعلقة بميدان البحث ثلاثة مجالات أساسية:

المجال الأول: دراسات حديثة تتعلق بالمصطلحية وقضايا المصطلح العربي، من قبيل: الأسس الإبستمولوجية للنظريات والمدارس والمقاربات المصطلحية، ومسألة التناسب الدلالي بين المفهوم والمصطلح، ثم المنهجية المصطلحية أو صناعة المصطلح (الوضع، التوليد، التعريف، التقييس، الترجمة...).

المجال الثاني: مراجع ومعاجم حديثة متخصصة في العلوم الاجتماعية، ودراسات حديثة تتناول إشكالات البحث في العلوم الاجتماعية من حيث قضاياها ومناهجها وإجراءاتها...

المجال الثالث: دراسات حديثة تتعلق بتحليل الخطاب، والتحليل النقدي للخطاب، من قبيل: تحليل الخطاب بين المفهوم والنشأة، واتجاهات منهجية في تحليل الخطاب، ونظريات تحليل الخطاب، والتحليل النقدي للخطاب؛ الخطاب والسلطة، الخطاب والإعلام، الخطاب والتغيير الاجتماعي، التحليل النصي في الخطاب الاجتماعي...

1- عبد العاطي الزياني، **في تحليل الخطاب: مداخل أولية للفهم والتأويل**، (فاس: منشورات مقاربات للنشر والثقافة، 2017) ص 402.

2- المرجع نفسه، ص 403.

ورغم أهمية هذه الأدبيات وقيمتها في تأسيس تصورات علمية دقيقة بخصوص النظريات المصطلحية، والأبحاث الاجتماعية، والدراسات المرتبطة بمجالات تحليل الخطاب، إلا أنها لم تتعمق في دراسة المفاهيم والمصطلحات الموجهة للخطاب الاجتماعي، والتي تبلورت في إطار التحليل النقدي للخطاب، ولا في أسسها المنهجية وامتداداتها النظرية، كما أنها لم تقدم أدوات نظرية فعالة لمقاربة المعطيات الخاصة بإشكال بناء المفاهيم والمصطلحات في العلوم الاجتماعية، وهي المعطيات التي تتوافق مع احتياجات الباحثين ومطالبهم في هذا المجال. وهذا ما حاول هذا البحث تداركه من خلال رؤية نسقية تدرك شروط وسياقات تكوُّن المفاهيم والمصطلحات، وأبعادها النظرية والمنهجية بشكل عام، وتدرك طبيعة المفاهيم والمصطلحات المستعملة في مجال العلوم الاجتماعية وتحليل الخطاب عمومًا وأبعادها، والتحليل النقدي للخطاب على وجه التحديد. وهذا ما يمكن اعتباره قيمة مضافة لهذه الدراسة.

2- مشكلة البحث

تحاول هذه الدراسة البحث في الأسس المنهجية للمفاهيم والمصطلحات التي تبلورت في الخطاب الاجتماعي في إطار مقاربة حديثة تتصل بالتحليل النقدي للخطاب؛ وبناء على هذا التأسيس الإشكالي، يحاول هذا البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- كيف تناولت الدراسات والبحوث المصطلحية قضايا المصطلح والمفهوم مع تشعب مسارات المصطلح وصعوبة تأسيس المفهوم في أنساق معرفية محددة؟
- ما الأسس المعرفيّة والمنهجيّة لصياغة المفاهيم والمصطلحات في العلوم الاجتماعية؟
- ما أهم المفاهيم والمصطلحات التي تبلورت في الخطاب الاجتماعي وفي مقاربة التحليل النقدي للخطاب على وجه التحديد؟ وما أهمية هذه المفاهيم والمصطلحات في الدراسة والبحث والتحليل في ميدان العلوم الاجتماعية؟
- كيف يعطي التحليل النقدي للخطاب اهتمامًا قويًا للغة والمجتمع والسلطة والأيديولوجيا والمجموعات البشرية والمؤسسات الاجتماعية والعلاقات السلطوية وغيرها؟

3- أهداف البحث وأهميته

يتناول هذا البحث موضوعًا مركزيًا في مجال العلوم الاجتماعية ومجالات تحليل الخطاب، إذ يطرح للدراسة والتحليل قضية أساسية بالغة التعقيد والحساسية، ومسألة دقيقة وحاسمة في سيرورة الأبحاث العلمية، تثير الكثير من السجالات الفكرية على المستويين الإبستمولوجي والمنهجي. ويتعلق الأمر بعمليتي صياغة المفاهيم والمصطلحات في العلوم الاجتماعية والتحليل النقدي للخطاب.

ويستعرض البحث من خلال رؤية نسقية وبطريقة تحليلية نقدية مختلف الأدوات الإجرائية، وكذا الأسس النظرية والمنهجية التي ينبغي اعتمادها لصياغة علمية دقيقة للمفهوم والمصطلح، لافتًا النظر إلى أهمية تأسيس المصطلح باعتباره مفتاحًا لكل العلوم، فأي علم يريد أن يتطور، عليه أن يحسن بناء مصطلحاته المناسبة لتصوراته والملائمة لمفاهيمه.

إن الهدف الأساس من هذا البحث هو: جعل الباحث العربي في مجال العلوم الاجتماعية ومجالات تحليل الخطاب عمومًا، مدركًا وواعيًا بالظاهرة المصطلحية في تراتب مستوياتها وحدود علاقاتها، متمثلًا للوضع الإبستمولوجي المتصل أساسًا بتأسيس المفهوم وصناعة المصطلح، ومتفاعلًا مع المصطلح اللساني الاجتماعي في جميع مستوياته وقضاياه الراهنة والاستشرافية.

4- فرضية البحث

إن الأسئلة المطروحة اليوم للبحث العلمي العربي هي أسئلة إبستمولوجية تتصل – أساسًا – بتأسيس المفهوم وصناعة المصطلح، لذلك نفترض في هذه الدراسة أن تميز العلوم الاجتماعية ومجالات تحليل الخطاب عمومًا بدرجة كبيرة من

التداخل المنهجي والترابط المعرفي، يجعل من الصعب التحكم في مفاهيمها ومصطلحاتها، مما يضع الباحثين أمام تحديات كبيرة للوصول إلى نتائج دقيقة. وتزداد هذه التحديات تعقيدًا عندما ننظر إلى أزمة المفاهيم والمصطلحات في الخطاب الاجتماعي العربي الذي يتسم في كثير من الأحيان بفوضى كبيرة ناتجة عن عدم إدراك المفهوم في أصوله، وكيفية ترجمته إلى مفهوم نابع من اللغة العربية من جهة، وعدم فهم حقيقي – في أغلب الأحيان– لشروط تأسيس المفاهيم والمصطلحات في أصولها المعرفية والتصوُّرية من جهة أخرى.

5- منهج البحث

يحاول هذا البحث أن يتناول قضايا المفهوم والمصطلح في إطار مقاربة حديثة تتصل بالتحليل النقدي للخطاب، وهي مقاربة تربط بين الخطاب والقضايا الاجتماعية والعلاقات السلطوية والثقافية داخل المجتمع، كما يحاول رصد مظاهر التفاعل بين الخطاب والمجتمع، ولا يزعم البحث أنه يقيم بوضوح تام جسرًا واصلًا بين التحليل اللساني للنص وبين العلوم الاجتماعية، ولكنه يحرص– اعتمادًا على منهج تحليلي نقدي– على الانطلاق من معطيات مصطلحية منجزة في الحقول المعرفية المبحوث فيها، وتحليلها تحليلًا نقديًا ما وسعه الجهد، غايته في ذلك فتح باب للنظر في الأسس النظرية والمنهجية للمفاهيم والمصطلحات في الخطاب الاجتماعي.

ثانيًا: الأسس النظرية والتحديدات المفاهيمية للمصطلح والمفهوم

تجمع الدراسات والأبحاث المصطلحية على أن المصطلحات تمثل مفاتيح العلوم، وهي أساس وجودها، ولا يمكن لهذه العلوم أن تؤسس مفاهيمها ومعارفها دون ضبط هذا الجهاز المصطلحي الذي يؤسس هوية كل علم من العلوم، وهو ضرورة لازمة للمنهج العلمي. ويعد تطور هذا الجهاز ومسايرته لأحدث النظريات العلمية الخاصة به معيارًا أساسيًا لتفاضل العلوم فيما بينها، وإذا كانت ظاهرة المصطلح تتسم بشموليتها لتختص بكل العلوم والمعارف، فإنها جميعها تتصل باللغة لصناعة مصطلحاتها، وهنا يبرز الدور اللساني في ضبط هذه الصناعة وتأطيرها وتحديد قوانينها الواضعة للمصطلح والمولّدة له، فيتساوق المفهوم مع صناعة مصطلحه في أنساق معرفية تحددها الأسس الفلسفية والمنطقية والأنطولوجية لتكوين المفهوم[3]. وكما يرى فيستر فإنه «لا تحصل في العلوم صفة النسقية إلا إذا احتوت على أنساق مفهومية، ولا يمكنها ذلك إلا إذا وجدت تلك الأنساق داخل أنساق مصطلحية»[4].

فالعلم يبنى على الملاءمة بين النسقين المفهومي والمصطلحي، وهو الذي يؤسس النظرية المصطلحية بجانبيها النظري والتطبيقي، إذ المفهوم تكوين تصوري يتشكل في نسق ذهني تربطه علاقة قصدية مع مصطلح يتشكل في نسق لساني خاص به.

1- المصطلحية وإشكال تحديد المفهوم

1-1 - مصطلح أم اصطلاح؟

تشير التعريفات اللغوية التراثية إلى أن كلمتي «مصطلح» و «اصطلاح» مترادفتان في اللغة العربية، وهما مشتقتان من «اصطلح» (وجذره صلح) بمعنى «اتفق»، لأن المصطلح أو الاصطلاح يدل على اتفاق فئة ما على استخدامه للتعبير عن مفهوم علمي محدد.

ومن يدقق النظر في المعاجم العربية القديمة، يجد أنها تشتمل على لفظي «مصطلح» و«اصطلاح» بوصفهما مترادفين،

3- خليفة الميساوي، **المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم**، (الرباط: دار الأمان، 2013)، ص 15.

4- Wuster, E., *L'étude scientifique générale de la terminologie, zone frontalière entre la linguistique, la logique, l'ontologie, l'informatique et les sciences des choses*, In Guy Rondeau & Helmut Felber, Textes choisis de terminologie (Québec: Université Laval, 1981), p. 56.

فالتعريفات اللغوية للاصطلاح تشير إلى أن كلمة «مصطلح» مشتقة من اصطلح القوم على الأمر أي اتفقوا عليه. قال الزبيدي في تاج العروس: «الصلاح ضد الفساد، وأصلحه ضد أفسده، والصلح تصالح القوم بينهم وهو السلم، والصلح أيضا اسم جماعة متصالحين، واصطلحا وصالحا، وتصالحا واصطلحا... كل ذلك بمعنى واحد، واستصلح نقيض استفسد و(الاصطلاح): اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص»[5].
وقال الجوهري في تاج اللغة وصحاح العربية: «الصلاح: ضد الفساد، تقول: صلح الشيء يصلح صلوحًا... والصلاح: المصالحة»[6].

ومن المعجميين الذين استخدموا لفظي «اصطلاح» و«مصطلح» بوصفهما مترادفين: عبد الرزاق الكاشاني (المتوفى حوالي 736 هـ)، إذ استخدم في كتابه «اصطلاحات الصوفية» لفظ «اصطلاح»، واستخدم لفظ «مصطلح» في مقدمة معجمه «لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام»[7].

أما ابن خلدون فقد استعمل لفظ «مصطلح» في «المقدمة» وتحديدًا في الفصل الواحد والخمسين: «في تفسير الذوق في مصطلح أهل البيان». وفي القرن الثاني عشر الهجري، استعمل محمد التهانوي لفظي «اصطلاح» و«مصطلح» بوصفهما مترادفين في مقدمة كتابه المشهور «كشاف اصطلاحات العلوم»[8].

من كل هذا ندرك أن المؤلفين العرب القدامى استعملوا لفظي «مصطلح» و «اصطلاح» بوصفهما مترادفين. وإذا كان لفظ «اصطلاح» في التعريفات العربية يرتبط بحمولة اشتقاقية ودلالية معينة، فإن لفظ «Terminology/Terminologie» لا يحتوي على هذه الحمولة. يقول الباحث اللساني عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه «المقارنة والتخطيط في البحث اللساني»: «إذا نظرنا إلى لفظ «اصطلاح» نجده يتصل بالصلح والاتفاق في التصور العربي، وأما لفظ Terminology فليس له هذه الحمولة»[9]. وهو ما توضحه الدراسات الغربية الحديثة التي تناولت المصطلحية الحديثة، حيث نجدها تميز بين فرعين من هذا العلم: الأول Terminology/Terminologie والثاني Terminography/Terminographie، فالأول هو العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية، والثاني هو العمل الذي ينصب على توثيق المصطلحات، وتوثيق مصادرها والمعلومات المتعلقة بها، ونشرها في شكل معاجم مختصة؛ إلكترونية أو ورقية. والذي يجمع بين الفرعيين هو لفظ «المصطلحية» باعتباره اسمًا شاملًا يجمع بين نوعين من النشاط: «علم المصطلح» الذي يعنى بالجانب النظري، و«صناعة المصطلح» التي تعنى بالجانب العملي[10].

2-1 -مفهوم المصطلحية

رغم إشكال تحديد مفهوم «المصطلحية» وتعدد التسميات والمصطلحات في الدراسات الاصطلاحية العربية الحديثة في مقابل المفاهيم الاصطلاحية الغربية، فإن التعريفات المسندة للمصطلحيةت تفق في كونها هي: العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها. فكل حقل من حقول المعرفة البشرية يتوفر على مجموعة كبيرة من المصطلحات التي تعبّر عن مفاهيمه لغويًا، وتبيّن العلاقة بين المفهوم والمصطلح الذي يعبر عنه في التعريف العلمي الدقيق.

5- السيد المرتضى الحسين الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق حسين نصار، (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1369)، ص 547.

6- الجوهري إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عطار (بيروت: د.د، 1989) ص 383-384.

7- علي القاسمي، **علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية** (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2008)، ص 262.

8- المرجع نفسه، ص 262-263.

9- عبد القادر الفاسي **الفهري: المقارنة والتخطيط في البحث اللساني**، (الدار البيضاء: دار توبقال، 1998)، ص 141.

10- علي القاسمي، مرجع مذكور، ص 264.

فالمصطلحات هي تسميات لغوية لتلك المفاهيم ووحدات رمزية تعبر عن المفهوم كما هو الحال في كثير من العلوم.

ويعني مصطلح «مصطلحية» حسب كابريتيراز ثلاثة مفاهيم مختلفة على الأقل:

1. مجموعة المبادئ والأسس التصورية التي تتحكم في دراسة المصطلحات.
2. مجموعة القواعد التي تحقق العمل المصطلحي.
3. مجموعة المصطلحات التي تكوّن مجالًا من مجالات التخصص المعينة[11].

ويعرف ديبوا «المصطلحية» بأنها: مجموعة من المصطلحات المعرّفة بدقة، يعرف العلم بواسطتها مفاهيمه[12].

وربط ألانراي المصطلحية بثلاث ممارسات: الممارسة المعرفية، والممارسة اللسانية، والممارسة الاجتماعية، وهي: ممارسات ذات علاقة ترابط متينة[13].

وتتناول «المصطلحية» حسب علي القاسمي جوانب ثلاثة متصلة من البحث العلمي والدراسة الموضوعية، وهي:

1. البحث في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة التي تتبلور في صورة منظومات مفهومية تشكل الأساس في وضع المصطلحات المصنفة التي تعبر عن تلك المفاهيم.
2. البحث في المصطلحات اللغوية والعلاقات القائمة بينها، ووسائل وضعها، وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم.
3. البحث في الطرق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية بصرف النظر عن التطبيقات العملية في لغة طبيعية بذاتها[14].

ويرجع اختلاف التعريفات التي أسندت للمصطلحية؛ سواء من حيث مبناها أو معناها، إلى تشعب مسارات المصطلح، وتشكل المفاهيم، إذ كان الهدف من المصطلحية بمفهومها الحديث معالجة المصطلحات العلمية والتقنية، وتقييسها، وجعلها سهلة التناول بين العلماء والتقنيين والمهنيين. فإذا أطلقه مستعملوه في علم من العلوم، أو فن من الفنون، أو صناعة من الصناعات بمفهوم معين، كان المقصود به هو: ما اصطلحوا عليه، وتعارفوا على مدلوله، دون ما سوى ذلك من الدلالات الأخرى.

ولقد أدى اختلاف الميادين المعرفية والعلمية التي تعتمد عليها المصطلحية إلى اختلاف مناهجها، وتنوع مدارسها ومقارباتها ونظرياتها، «ولا شك في أن آثار هذا الاختلاف والتعدد انتقلت إلى المصطلحية العربية التي لم تستفد من هذا التنوع والاختلاف إلا سلبًا، مما أثر على مجراها النظري والتطبيقي، فأنتج خلطا مصطلحيًا عجيبًا في التصور، والمفهوم، والوضع، والتوليد، والتقييس، والتوحيد، والترجمة، فأدّى إلى كثرة العوائق الإبستمولوجية التي حالت دون نشأة مصطلحية عربية أصيلة تصورًا ومفهومًا ومنهجًا»[15].

2- المفهوم والنظرية المفهومية

2-1 - تعريف المفهوم

لقد جاء تصور «المفهوم» في الثقافة العربية الإسلامية القديمة جامعًا بين المعنى المعجمي والمعنى الفلسفي والاصطلاحي، وهذا ما تضمنته كتب التعريفات، ومعاجم العلوم والفنون، ومصطلحاتها. فالمفهوم في هذه الكتب والمعاجم: ما جعل في

11- Cabré, M.T, *La terminologie: théorie, méthode et applications*, traduit du Catalin et adapté par Monique C. Crmier et John Humbley (Paris: University of Ottawa Press, 1998), p. 70.

12- Dubois, J. et al, *Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage* (Paris: Larousse, 1994), p. 43.

13- A. Rey, *La terminologie: Noms et Notions*, Coll. Que sais -je ? (P.U.F: Paris, 1979), p. 80.

14- علي القاسمي، مرجع مذكور، ص 270.

15- خليفة الميساوي، مرجع مذكور، ص 16.

العقل بالقوة، أو بالفعل، أو هو الصورة الذهنية. وأسهمت كتب الأصول والمنطق إلى جانب الكتب والمعاجم السابقة في منح المفهوم مكانة خاصة ومجالًا معينًا. فالأصوليون يجعلون المفهوم بخلاف المنطوق، ومعنى هذا أنه هو ما يفهم من العبارة المكتوبة أو المنطوقة، وبعبارة أخرى هناك منطوق وهناك مسكوت عنه. فما يوافق حكم المسكوت عنه فيه حكم المنطوق، هو مفهوم الموافقة أو فحوى الخطاب. وما يخالف مدلول لفظه لمحل النطق، سموه مفهوم المخالفة أو دليل الخطاب. إن النوع الأول هو مطابقة المفهوم للمنطوق، والنوع الثاني يكون فيه المفهوم ناتجًا بطريق الالتزام. ولقد اهتم المناطقة أيضًا بالمفهوم باعتباره مفردة، غير أنهم فرقوا بين الماصدق والمفهوم: فالماصدق يشمل جميع الأفراد الذين تطلق عليهم المفردة (الإنسان يصدق على كل إنسان)، والمفهوم يختص بجميع الصفات التي يتضمنها تصور الشيء: (الإنسان يختص بالحياة، وبالقوام المستقيم، وبالنطق...). كما أن القارئ لكتب المنطق يجد مفردة أخرى لها صلة وثيقة بالماصدق، والمفهوم، هي التصور[16].

ويثير مصطلح «مفهوم» العديد من الإشكالات المرتبطة بتداخل المفاهيم المحيلة عليه في كثير من اللغات والثقافات الغربية، وهو الأمر الحاصل كذلك في اللغة والثقافة العربية. فالمصطلحات المتداولة في هذا المجال هي:
Notion-Concept-Intention-Extension-Compréhension-Conception وهكذا نجد في العربية المعاصرة مصطلحات متعددة للتعبير عن معنى «المفهوم»، مثل: مفهوم، تصور، معنى عام، فكرة... وترد هذه الألفاظ كلها أو بعضها في المعاجم الثنائية اللغة، (كالمورد والمنهل)، كأنها مقابلات مترادفة للمصطلحين الأجنبيين: «Notion» و«Concept»[17].

وهناك إشكال آخر يتعلق بترجمة مفردة «مفهوم»، حيث تختلف الترجمات من حيث الدقة والأمانة والتمثّل الجيد للمصطلح. «إن أهمية ترجمة ملائمة يجب أن تعود إلى التعرف على شروط إمكان انبثاق المفهوم ومجال توظيفه اعتمادًا على المعاجم التاريخية والمصطلحية الخاصة في تلك اللغات. إن المفهوم نتاج تجريد ونتاج تعميم انطلاقًا من الصور أو من الأشياء الخاصة. إن التصور قد يكون فرديًا أو جماعيًا، لكن المفهوم الحق لا يكون إلا جماعيًا لأنه يصير مصطلحًا لدى مجموعة من الناس في مجال علمي أو تداولي خاص»[18].

إن من يراجع ما كتب حول المفهوم في الثقافة الأجنبية يجد شيوعه وثراءه وشموليته، هكذا رصدته المعاجم والموسوعات المختصة في مجال الفلسفة العامة والعلوم الاجتماعية، وفي الإبستمولوجيا العامة، وفي علم النفس بمدارسه المختلفة. أما فيما يتعلق بالبحث في مسألة التناسب المفهوميين المفهوم والمصطلح فهو لا يتحدد إلا من خلال معالجة المفاهيم باعتبارها عناصر تنتمي إلى حقل تصوري معين، أي تحديد هويتها المفهومية انطلاقًا من تصنيفها وضبط علاقتها بالمفاهيم المجاورة لها في حقل تخصصها. «فالمفهوم يتشكل بإدراك تنظيم الخصائص الموضوعية التي يتمثلها المصطلحي في ذهنه، فيجردها أو يعطيها صورة مجردة، فتتحدد العلاقات المفهومية داخل النسق المعرفي الذي يحتضن الشبكة المفهومية للعلم المعني، ولذلك فالنظرية المفهومية تعتني بضبط المفهوم وفق منظومته المعرفية التي تحيل على تسميته المصطلحية، وتمكّن من تعريفه تعريفًا مفهوميًا»[19].

وعمومًا تبقى للمفهوم خاصيّاته التي تميزه عن غيره من المفاهيم المجاورة له من حيث السمات الدلالية والأدوار المعرفية، وهي الخاصّيّات التي تؤسس للمنظومة المفهومية بشكل عام. هذه الخاصيّات مرتبطة بالمعاني اللغوية، والأصولية، والمنطقية في الثقافة العربية، وأيضًا باستعمالات المفهوم ونظرياته في الثقافة الغربية.

16- محمد مفتاح، **ما المفهوم؟ في المفاهيم تكونها وسيرورتها** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2000) ص 11-19.
17- علي القاسمي، مرجع مذكور، ص 327.
18- محمد مفتاح، مرجع مذكور، ص 14.
19- خليفة الميساوي، مرجع مذكور، ص 54-55.

2-2 - النظرية المفهومية

تعتني النظرية المفهومية بضبط المفهوم وفق منظومته المعرفية التي تحيل على تسميته المصطلحية، وتمكّن من تعريفه تعريفا مفهوميا، وحسب ساجر (1990) فإن المصطلحي يصف المفاهيم بطرق ثلاثة؛ هي:

1. تحديد المفاهيم في حد ذاتها.
2. تحديد المفاهيم وفق العلاقات الرابطة بينها، كما يعبر عنها في البناء المعرفي، وتتحقق وجوديًا في أشكالها اللسانية.
3. وصف المفاهيم حسب الشكل اللساني المناسب، سواء أكان ذلك مصطلحًا أم جملة أم تعبيرًا، حتى نتمكن من معرفته في اللغة الواحدة[20].

تكشف هذه المراحل عن طبيعة الشبكة المفهومية التي تربط المفهوم بالمفاهيم الأخرى المنتمية إلى حقله المفهومي، وهي شبكة قائمة على مجموعة من العلاقات المعقدة والمتعددة في نفس الوقت، تهتم بموقع المفهوم في منظومة المفاهيم، وهو ما يطرح ظواهر تعدد المعنى والترادف والمجانسة المتجذرة في طبيعة العلامة اللسانية. وتسعى النظرية المفهومية إلى ضبط هذه العلاقات (وهي علاقات محكومة بضرب من التراتب، والتكافؤ، والبساطة، والتعقيد)، سواء تعلقت بالبنية المفهومية الداخلية للمفهوم، أو بكيفية تناسبه مع مصطلح لساني وخطابي متخصص.

ولأن المفاهيم ليست سوى مقاربة عملية لربط المصطلحات بنسقها المفهومي، بالاعتماد على منظومة مفهومية خاصة، تهدف إلى إنشاء خطاب علمي ومعرفي ينضوي ضمن حقل من حقول المعرفة. فقد برزت مقاربات لتصنيف الأنساق المفهومية وتحديد مجالاتها، وتسخيرها لخدمة العلم بواسطة المصطلحات التي غرضها الممارسة العلمية بكل حيثياتها الفكرية. ومن ضمن هذه المقاربات التقسيم الذي اعتمده آلان راي لأصناف الأنساق المفهومية، حيث ميّز الباحث بين أربعة أنماط من الأنساق المفهومية:

1. أنساق افتراضية استقرائية ناتجة عن بلورة نظرية محضة، تشتمل على خاصيات قابلة للصورنة، بحيث تكون مفاهيمها وظيفية (مثال ذلك: الرياضيات والمنطق).
2. أنساق تعتمد تصنيفًا منهجيًا للمادة المستقراة والمدروسة، وترتكز على بنية نظرية شبيهة ببنية النوع الأول (مثال ذلك: علوم الطبيعة، والعلوم الاجتماعية).
3. أنساق تقوم على التنظيم البنيوي للمعارف التطبيقية، أو على ممارسة معرفة من معارف النوع الأول أو الثاني، حين تنتظم حزمة من الدالات للحصول على نتيجة ما، وتلبية حاجات محددة، حسب الغايات المتوخاة من المشروع (كالتقنيات مثلا).
4. أنساق ناتجة عن دلالة خطاب ممنهج، سواء تعلق بالكشف عن حقيقة خارجية، أو عرض خاصياتها (كالديانات، والنظريات الفلسفية، والخطابات الأيديولوجيات في العلوم الإنسانية خاصة)، وقد يتعلق الأمر أيضا ببناء مجموعة من المفاهيم الثقافية المعرَّفة والمقيسة مسبقًا (في مثل: القانون، والخطابات المعيارية، والبلاغية والاجتماعية...)[21].

3- الأسس المنهجية لصياغة المصطلحات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية

يمثل المفهوم بنية ذهنية تصوُّرية ينشئها المصطلحي في ذهنه، ويضبط دلالاتها، ثم يجريها في مصطلح يشكله معجميًا حسب القواعد اللسانية التي تتحكم في النظام اللساني المستعمل. ويقوم تكوين المصطلح على التماسك الداخلي والتناسب المفهومي، أي أن الوحدة المعجمية الظاهرة في الاستعمال تعبّر فعلًا عن المحتوى المفهومي لها. فتكوّن البنية الذهنية الملائمة لنظام الاستعمال. وفي غياب هذه الملاءمة يختل المعنى ويضطرب المفهوم، فتتعدد المصطلحات لمفهوم واحد حسب زاوية

20- Juan C. Sager & Blaise Azeh Nkwenti, *A Practical Course in Terminology Processing* (Amsterdam: John Benjamins, 1990), p. 2.

21- خالد اليعبودي، **المصطلحية وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي** (فاس: منشورات دار ما بعد الحداثة، 2004)، ص 91.

النظر وطبيعة المعنى.

في الأبحاث الاجتماعية بصفة عامة، تتأرجح طرق وكيفيات صياغة المصطلحات والمفاهيم، بين قطبي العقلانية والإمبريقية، وثنائية الاستنتاج والاستقراء. فسواء تعلق الأمر بالأبحاث الأساسية أو التطبيقية، فإن ثنائية الكمّ والكيف مطروحة وحاضرة بشكل قوي، بحيث لا يمكن تجاهلها، إما على مستوى المقاربات المتبعة أو على مستوى البنية الاستدلالية، فثنائية الكمّ والكيف هي ما يغذي ويؤطر في الأخير كل الأبحاث في العلوم الاجتماعية.

وهذا ما ينعكس على شروط صياغة المصطلحات والمفاهيم. فليس هناك منهج واحد صالح لكل الاستعمالات، وقابل للتوظيف في كل القضايا والمواضيع الاجتماعية المختلفة، كل ما هنالك هو مجموعة من المناهج المختلفة، التي تدخل في علاقة جدلية تفاعلية تضطلع بدراسة التصورات، وكيفية تحويلها إلى مفاهيم، وتسميتها وفق مقاييس لسانية.

من خصائص العلم أو البحث الذي يهدف إلى تطوير العلم: اللجوء إلى تشييد وبناء مفاهيم إجرائية تساعد على فهم وتفسير المجتمع. «تتم هذه العملية في الغالب على مستويين يتم من خلالهما التمييز بين نوعين من المفاهيم: المفاهيم النسقية العامة؛ التي من خلالها نعطي دلالات عامةً ومجردةً لمجموعة من المفاهيم، مثلا: الخصائص الثقافية الأساسية لمجتمع معين...، والمفاهيم الإجرائية العملية؛ والتي تبرز حينما ننخرط في عملية إجراء هذه المفاهيم إمبريقيًا، وحينئذ نتحدث عن مفاهيم خاصة»[22].

إن المفهوم الذي هو وسيلة الباحث للتعبير عن أفكار وحالات وأوضاع محددة، يكتسي أهمية قصوى في عملية البحث الاجتماعي، بل إنه يشكل الجسد النظري، ويعد البوصلة التي يسترشد بها الباحث أثناء عملية القياس والتعاطي مع الواقع الاجتماعي. فالعلوم الاجتماعية تعج بالعديد من المصطلحات والمفاهيم التي تتباين، وتتعدد التصورات التي تعطى لها، باختلاف المواقع الأيديولوجية والمذاهب السياسية والمدارس الفكرية. فالمفاهيم تساعد الباحث فيرصد ظواهر اجتماعية معينة ودراسة علاقتها مع مختلف العناصر الأخرى ضمن جدلية خاصة. لذلك تشكّل عملية تحديد هذه المفاهيم إحدى أهم الأبعاد الرئيسة لبناء النموذج التحليلي، فبدونها لا يمكن تصور بحث اجتماعي بمواصفات علمية، ففياب تحديد المفاهيم أو بنائها، يعني السقوط في فخ الغموض وعدم الدقة، والاعتباطية. فالمفهوم عنصر ضروري لكل ملاحظة، فهو ليس فقط أداةً للإدراك، إنه أيضًا أداة لتنظيم العمل.

من هنا يأتي التحدي الأكبر الذي يكمن في قدرة المفاهيم على انعكاس الواقع[23]. فعن طريق تحديد المفاهيم أو بنائها يمكن للباحث أن يحصر المعلومات التي عليه جمعها، ويمكن للقارئ أيضًا أن يعرف منذ البداية ماذا يقصد الباحث بهذا المفهوم أو ذاك؟ وما ذا يقصد بالمصطلحات الدالة عليها؟

ذلك أن العديد من المصطلحات والمفاهيم قد يكون لها أكثر من معنى – كما ذكرنا سابقًا – فمصطلح ومفهوم الحرية أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان في المجتمعات الديمقراطية لها دلالة تختلف عما هو موجود في المجتمعات ذات الأنظمة الدكتاتورية، ومصطلح ومفهوم البغاء في المجتمعات الإسلامية ليس له نفس المفهوم في المجتمعات غير الإسلامية، وكذلك مصطلحاتٌ ومفاهيمُ أخرى، مثل: التعايش، والانفتاح، والثقافة، والهوية، والتنشئة الاجتماعية والدينية، والتحولات الثقافية والمجتمعية، وغيرها.

22- محمد عبد الخلقي، يمينة ميري، **الإشكالية في العلوم الاجتماعية** (مراكش: منشورات فضاء آدم للنشر والتوزيع، 2018)، ص 121.
23- Quivy Raymond, Van Capenhoudt Luc, *Manuel de recherche en sciences sociales* (Paris: Dunod, 2011), p. 114.

إن التحديدات المفاهيمية ليست سوى تشييدات ذهنية، وتجريدًا للواقع، يسمح لنا بإبرازه والتعبير عنه، بل وتمثله. غير أن بناء المفاهيم لا يعني تعيينًا مطلقًا لكل جوانب الظاهرة، بمعنى أن الباحث لا يصف كل جوانب الواقعة الاجتماعية المعنية، فما ينبغي أخذه في الحسبان هو: المبدأ المؤسس للعلم بصفة عامة، فلا وجود لأي مفهوم علمي أو حتى فلسفي مهما كانت درجة دقة بنائه يمكنه نسخ الواقع نسخًا، لذا يقوم الباحث فقط بإبراز الجوانب والخصائص التي يراها أساسية، فالأمر يتعلق ببناء وتشييد انتقائي.

فوظيفة المفهوم الظاهرة هي التعرف على الشيء واختصاره، أما وظيفته العملية فتتجسد في تنظيم معطيات الملاحظة بطريقة تمكننا من وصفها من خلال مصطلحات قابلة للمقارنة والقياس[24].

فالمفهوم عبارة عن وصف تجريدي لوقائع ملحوظة، ولكنه لا يتحدث عن واقعة بعينها، فعندما نقول مثلًا «نظام سياسي»، فنحن هنا لم نحدد أي نظام سياسي بالضبط، هل هو نظام جمهوري أم ملكي؟ رئاسي أم نيابي؟ ديمقراطي أم دكتاتوري؟ فمصطلح ومفهوم نظام سياسي متفق على معناه العام، إلا أن كل شخص يملك تصورًا ذهنيًا خاصًا عن شكل هذا النظام السياسي، وعليه فإن لم يحدّد الباحث الذي يستعمل هذا المفهوم منذ البداية المعنى الذي يقصده، انطلاقًا من أبعاد ومؤشرات معينة، فإن هذا سيؤدي إلى إرباك القارئ، مما يؤثر في عملية البحث برمتها. لذلك فإن تحديد المفهوم، يعني أولًا تحديد الأبعاد المكونة له والتي من خلالها يتم تعيين الواقع، فإيميل دوركايم مثلًا، في دراسته لظاهرة «الانتحار» وظّف مفهوم التضامن الاجتماعي أو التلاحم الاجتماعي، وقام بتحديد أبعاد هذا التضامن الاجتماعي في التضامن الديني والتضامن العائلي، أي في البعدين الديني والعائلي.

وتحديد المفهوم يعني ثانيًا تحديد مؤشراته، هذه المؤشرات هي التي تمكّن الباحث من قياس أبعاد الظاهرة، فبعد أن قام دوركايم بتحديد أبعاد المفهوم بحثَ عن المؤشرات المعبرة عنها، وحددها في: تأثير الدين على الحياة اليومية، كممارسة الشعائر الدينية جماعة... إلخ. فالدقة والوضوح في تشكيل المصطلحات والمفاهيم تعد مرحلة جِدّ حرجة في كل بحث اجتماعي، كما يؤكد ذلك إيميل دوركايم في كتابه «قواعد المنهج في علم الاجتماع»[25].

ولتدقيق أدوات الباحث المنهجية وتمكينه من بناء المعرفة العلمية السليمة والخالية من الهفوات، ولتمكينه أيضا من الانتقال من المعرفة العادية أو الرأي المتداول– على حد تعبير غاستون باشلار– إلى معرفة علمية يتم بناؤها وفق ضوابط علمية، لا بد من توفر شروط علمية، وخطوات منهجية كفيلة بصياغة مصطلحات ومفاهيم مضبوطة ومحكّمة علميًا، فليس كل من ينتج خطابًا يمكن أن يدعي أنه اجتماعي مثلًا، ما لم يحترم القواعد والأسس المنهجية في بناء المصطلحات والمفاهيم بناء علميا في هذا المجال المعرفي تحديدًا.

في هذا الإطار يقترح الباحثون في الدراسات المصطلحية مجموعة من الخطط المنهجية العلمية التي يتعين على الباحثين تتبعها في أبحاثهم، من أجل بناء الوحدات المصطلحية – فيجانبيها اللساني والمفهومي – بناء منهجيًا واضحًا ودقيقًا. ومن أبرز هذه الخطط نذكر خطة الباحث خليفة الميساوي (2013)، التي يعدها خطة شاملة جاءت بعد فحص وتمحيص لمجموعة من الخطط التي سبقتها. وهي على الشكل الآتي:

- ضبط التصور
- ضبط المفهوم
- ضبط التعريف

24- محمد عبد الخلقي، مرجع مذكور، ص 123.
25- المرجع نفسه، ص 124.

- ضبط التقييس
- تحديد المجال العلمي
- تحديد المجال الوظيفي
- تحديد التخصص التطبيقي.

هذه الخطة كما يتضح تجمع بين المصطلحية النظرية والمصطلحية التطبيقية، باعتبار أن الدارس أو الباحث يجب أن يجمع بين ضبط المصطلحات والمفاهيم، وكذلك معرفة ميدان الاختصاص المصطلحي الذي سيبني فيه المفهوم، ويستعمل فيه المصطلح المولَّد أو الموضوع وضعًا جديدًا ليضمن بذلك الاتساق النسبي بين المفاهيم النسقية التي يتم بناؤها عبر المنطق التجريدي، والمفاهيم الإجرائية التي تبنى على الاستقراء الإمبريقي، أي تستند إلى التجربة. وربط كل ذلك بالعلامة أو العلامات اللسانية والمصطلحات الضامنة لوجود هذه المفاهيم.

من هنا فإن الباحث ليس بمقدوره تحديد المفهوم تحديدًا دقيقًا، ما لم يقم بتحديده نسقيًا أولًا، ثم تحديده إجرائيًا بشكل متسق ثانيًا، ثم بربطه بعد ذلك بالمصطلح أو العلامة اللسانية الضابطة له والضامنة لوجوده وتسميتها. وهذا ما يؤكد ضرورة المنهج المصطلحي للتعامل مع قضايا تسمية المصطلح وصناعته وضبط مفهومه.

ثالثًا: تحليل الخطاب في العلوم الاجتماعية؛ مصطلحات ومفاهيم

النص، والخطاب، وتحليل الخطاب، والتحليل النقدي للخطاب... من المصطلحات والمفاهيم التي شغلت الباحثين والدارسين المهتمين بتحليل الخطاب في أغلب مباحث العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية. وإن تعيين المفاصل التعريفية لهذه المصطلحات، شرط في تمايز المفاهيم، حيث إن ضبط وتمييز المصطلح والمفهوم في مجال تحليل الخطاب شرط أساس لاستقامة لغة البحث العلمي، ولتجاوز تناقض المعاني في ذهن كل من الباحث والقارئ.

1- النص والخطاب

1-1 - مفهوم النص

تتعدد تعريفات النص وتتنوع، بل وتتداخل إلى حد الغموض أحيانًا أو التعقيد أحيانًا أخرى، فبعض هذه التعريفات اعتمد على مكونات النص الجُمَلية وتتابعها، وبعضها أضاف إلى تلك الجمل الترابط، وفريق ثالث اعتمد على التواصل النصي أو السياق الاجتماعي، وبعض آخر اعتمد على الإنتاجية الأدبية أو فعل الكتابة، وفريق خامس اعتمد على جملة المقاربات المختلفة والمواصفات التي تجعل الملفوظ نصًا.

وقد اكتفى العرب القدامى بالتحديد المعجمي لمفهوم النص، فهو حسب ابن منظور الرفع، والإظهار، وجعل بعض الشيء فوق بعضه، وبلوغ الشيء أقصاه ومنتهاه، والتحريك، والتعيين على شيء ما، والتوقيف[26].

ولقي هذا المصطلح عند الأصوليين اهتمامًا كبيرًا باعتباره طرفًا أو جهة من جهات معادلة «علاقة اللفظ بالمعنى»، والتي كان لها حظ الأسد من الاهتمام عندهم، فنجدهم أطلقوا على بعض الألفاظ مصطلحات عديدة تبعا لدرجات ظهور المعنى فيها وخفائه، أما الذي يرتبط بوضوح المعنى، فذلك هو: الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم. وأما الذي يرتبط بغموض المعنى فذلك هو: الخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه.

26- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب** (بيروت، دار صادر، 1994)، ص 42-44.

ومدار حديثنا في هذا المقام هو النص الذي نجد فيه زيادة وضوح، إذ يفهم منه معنى لم يفهم من الظاهر[27]، أي ما رفع بيانه إلى أقصى درجة. وفي هذا التعريف عودة للمعنى اللغوي للنص الذي يفيد الإظهار والبيان والرفع. ومنه: النص القرآني، ونص السنة؛ أي ما دل ظاهر لفظهما عليه من الأحكام، إنه إذًا اللفظ الدال على معنى لا يحتمل غيره، فالنص «ما ازداد وضوحًا على الظاهر، لمعنى في المتكلم، وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى... والنص ما لا يحتمل إلا معنى واحدًا، وقيل ما لا يحتمل التأويل»[28].

وفي الاصطلاح، ارتكز مفهوم النص على فكرة الظهور أو البروز التي قام عليها المعنى اللغوي، وربط هذه الفكرة بالوظيفة التي يقوم بها النص في سياقه، لتأسيس قاعدة المفهوم العام للنص.
إن فكرة الظهور والارتفاع التي تعد قوام مفهوم النص، والتي ارتبط بها النص في التراث اللغوي، جعلت الدرس اللساني الحديث يتوسل بها في فهم إجراء «النص» من الناحية الاصطلاحية، فهو يطلق على الكلام المنجز نطقًا أو كتابة، والذي به يظهر المعنى. ولا بد لكي يكون الكلام نصًا من تحقيق وظيفة التواصل، أي لا بد من ارتباطه بالسياق الاجتماعي. إن الأساس المعتمد في اتسام الكلام المنجز بالنصية هو: الوظيفة التواصلية الاجتماعية التي يحققها.

وانطلاقًا من المقاربات التي اعتمدت الترابط أساسا للنص، ذهب كل من هاليداي ورقية حسن إلى أن النص هو: «أي فقرة منطوقة أو مكتوبة على حد سواء مهما طالت أو امتدت... وهو وحدة اللغة المستعملة، وليس محددا بحجم... والنص يرتبط بالجملة بالطريقة التي ترتبط بها الجملة بالعبارة... والنص لا شك أنه يختلف عن الجملة في النوع... وأفضل نظرة إلى النص اعتباره وحدة دلالية... وهذه الوحدة لا يمكن اعتبارها شكلًا، لأنها معنى، لذلك فإن النص الممثل بالعبارة أو الجملة، إنما يتصل بالإدراك (الفهم) لا بالحجم»[29].

وعموما تحتل مفاهيم الترابط والاتساق والانسجام والتعلق وما شاكلها، موقعًا مركزيًا في الأبحاث والدراسات التي تندرج في مجالات النص، وعلم النص ولسانيات النص، ويظل النص ظاهرة لسانية يحكمها نظام لغوي بنيوي، ونظام أسلوبي، ونظام من العلامات وصناعة بلاغية ذات حمولات فكرية واجتماعية، وأهداف تواصلية، إما صريحة (إخبارية، تأثيرية، تأثرية)، أو ضمنية (دلالية)، أو قصدية (تداولية).

2-1 - مفهوم الخطاب

ارتبط مفهوم الخطاب معجميًا عند العرب القدامى بمفهوم التخاطب، فهو عند ابن منظور مراجعة الكلام، والتخاطب به[30]. ونفهم من كلامه أن الخطاب عملية تلفظية وحوار متبادل بين شخصين أو أكثر في الزمان والمكان وفق شروط مقامية وسياقية.

والخطاب من الألفاظ المتداولة في أصول الفقه، ويراد به: «توجيه الكلام نحو الغير للإفهام»[31]. كما تتواتر في كتب أصول الفقه مصطلحات: دليل الخطاب، وفحوى الخطاب، ومعنى الخطاب.

ويأخذ مصطلح الخطاب عند المحْدثين أبعادًا دلالية أخرى تصل أحيانًا إلى حد الالتباس، إذ صار له الاستعمال الوافر

27- السيد أحمد عبد الغفار، **التصور اللغوي عند الأصوليين** (الإسكندرية: مكتبات عكاظ للنشر، 1981) ص 144-145.
28- علي الجرجاني، **معجم التعريفات** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1991)، ص 251.
29- M.A.K Halliday and Hassan Ruquaya, *Cohesion in English* (London: Longman, 1976), pp. 1-2.
30 ابن منظور، مرجع مذكور، ص 361.
31- محمد التهانوي الحقي، **كشاف اصطلاحات الفنون** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2006)، ص 5.

في شتى الحقول، حتى ما عاد يدل على شيء محدد متشابه، بل اكتسى لكل حقل لبوسه، ولعله صار رديفًا في الاستعمال لمفهوم النص، باعتبارهما يتبادلان الأدوار في المعنى، إذ لا أحد منهما يمكن أن يدل على ذاته من دون الآخر[32]. ولعل هذا ما يفسر زئبقية مفهوم الخطاب في كل محاولة تسعى إلى تعريفه وتعريف تحليل الخطاب بشكل دقيق، لكننا نستطيع من الآن القول: إن الخطاب وحدة لسانية أكبر من الجملة، فهو لدى لوي غاسبانما يقابل الملفوظ، مما يعني أن الملفوظ هو سلسلة الجمل المرسلة بين بياضين دلاليين، بين وقفتين في التواصل، أما الخطاب فهو الملفوظ منظورًا إليه من زاوية الآلية الخطابية التي تشترطه[33].

وانطلاقًا من نمط اشتغال التلفظ قابلَ بنفنست (1970) بين الخطاب واللغة التي هي كلٌ منتهٍ ثابت نسبيًا من العناصر الممكنة. إن الفضاء الذي تمارس فيه الإبداعية وسياقات الاستعمال اللغوي – حسب بنفنست – هو الذي يمنح الوحدات اللغوية قيما جديدة. لذلك فهو يحدد التلفظ باعتباره «الفعل الفردي» الذي يشغل به المتكلم نظام اللغة، أي تحويل اللغة إلى خطاب. فالخطاب – كما يؤكد بنفنست – هو ذلك التجلي للتلفظ كلما تحدث شخص[34].

ولقد أعطى ميلاد لسانيات التلفظ والتداولية نفسًا جديدًا لكيفية تناول الخطاب بالفعل. ومنذ البدء في مراعاة ظروف الإنتاج، صار الخطاب يحدد مثل أي إنتاج لغوي أو غير لغوي لملفوظات مصحوبة بظروف إنتاجها وتأويلها. فابتداء من هذه المرحلة لم يعد موضوع تحليل الخطاب يقوم على البحث على ما يقوله النص، بل على الكيفية التي يقوله بها[35].

وإذا كان مصطلح الخطاب قد ارتبط – إلى عهد قريب – بالإنتاج الشفهي، فإنه اليوم يشمل إلى جانب الخطاب الشفهي: النص المكتوب كذلك. إنه شيء مادي ملموس أنتج في مقام معين تحت تأثير شبكة معقدة من المحددات خارج اللسانية (الاجتماعية والأيديولوجية). وهذا ما يذهب إليها لباحث ألفا أوصمان باري عندما يعرف الخطاب بكونه: «مجموع ملفوظات من أحجام مختلفة، أنتجت من موقع اجتماعي أو أيديولوجي، كما هو الشأن مثلا في تصريح شخصية سياسية أو نقابية. وقد يعني المحادثة باعتبارها نمطًا خاصًا من التلفظ»[36].

إن الخطاب يعتبر مجالًا لاستعمال ملفوظات في تركيباتها المختلفة لإنجاز أفعال اجتماعية، أي أنه مجموع ملفوظات ذات بعد تفاعلٍ وقدرة تأثيرية في الآخر، بالإضافة إلى أنه يؤدي وظائف تداولية مختلفة، مما جعله يحتل موقعًا محوريًا ضمن العلاقات التي توجد بين السلوك الثقافي والاجتماعي، إنه منظومة ثقافية تحيل على معطيات ذات أصول متنوعة، وليست لسانية فحسب.

فالخطاب تتعلق به العناصر المقامية التي أنتج فيها اجتماعيًا أو أيديولوجيًا، فضلًا عما يحدده من توصيف تبعا للموضوع أو الفئة الاجتماعية التي صدر عنها (خطاب العمال) أو النوع (الخطاب الصحافي) أو الوظيفة التي يقوم بها (الخطاب السجالي) إلخ. كما يختص بكونه عملية تخاطبية إقناعية، وإنجازًا تفاعليًا بين الأطراف المتخاطبة، متعلقًا بسياق واضح (الأطراف، الزمان، المكان)، وهادفاً إلى بيان قصدية أو موقف، وتتحكم فيه معايير النوع، والأعراف الثقافية، والاجتماعية، واللغوية. ولذلك ذهب بارت – منذ وقت مبكر – إلى أن الخطاب ينبغي أن يكون موضوع لسانيات أخرى، مكانها وراء

32- عبد العاطي الزياني، **في تحليل الخطاب: مداخل أولية للفهم والتأويل** (فاس: منشورات مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، 2017)، ص 408.

33- ألفا أوصمان باري، «**تحليل الخطاب: أسسه النظرية**»، ترجمة لحسن بوتكلاي، مجلة البلاغة وتحليل الخطاب، العدد 5 (2014)، ص 133-148.

34- Benveniste Emile, *L'appareil formel de l'énonciation*, In Jean-Cleaude Beacco (ed.) et al. (Paris: Larousse, 1970), pp. 12-18.

35- ألفا أوصمان باري، مرجع مذكور، ص 135.

36- المرجع نفسه، ص 134.

الجملة. فهو يعدّ جملة كبيرة، والجملة تعدّ خطابًا مصغرًا. إنها دعوة للانتقال بالدرس اللساني من مستوى دراسة الكلمات والجمل إلى مستوى دراسة الخطاب[37].

ولقد أدى ظهور اللسانيات الاجتماعية إلى إعادة النظر بالفعل في مناهج الدراسات اللسانية بصفة عامة، «فبرز نهج جديد في تعريف الخطاب وتحليله، خاصة في مجال الدراسات اللسانية الأمريكية التي اعتمدت منحى لسانيًا اجتماعيًا، وأصبح الخطاب يعرف بأنه محاولة لتوسيع نظرية لسانية قادرة وموحدة تعنى بإنجاز الكلام الطبيعي»[38].

ويبدو من خلال كل ما سبق أن مفهوم الخطاب مفهوم غير ثابت، فهذا المصطلح يضم في الآن نفسه معاني عديدة وخطابات متنوعة، تعوق أي محاولة لتعريف شامل وموحد لمفهوم الخطاب بالمعنى الوظيفي الذي يربط مفهوم الخطاب بنظريات تحليل الخطاب. ويجد هذا التنوع تفسيره في كون تحليل الخطاب ليس تخصصًا ذا موضوع محدد، ولكنه مقاربات عديدة بينها علاقات خاصة.

2- تحليل الخطاب

مصطلح تحليل الخطاب مركب اسمي يتكون من كلمتين؛ تحليل: مضاف إلى ما بعده، والخطاب: مضاف إليه ما قبله، والتحليل لغة يعني الفتح، جاء في لسان العرب: «حل العقدة يحلها حلًا: فتحها ونقضها فانحلت»[39] أي فككها؛ فالتحليل يعني التفكيك، تفكيك الشيء إلى مكونات جزئية؛ تتيح لنا معرفة بنياته الداخلية والخارجية، وبنية التفاعل فيما بينها.

أما اصطلاحًا: «فالتحليل هو بيان أجزاء الشيء، ووظيفة كل جزء فيه، وينبني على الشرح، والتفسير، والتأويل، والسعي إلى جعل النص واضحًا جليًا. ومن هذا المنطلق يركز تحليل الخطاب على اللغة، والأسلوب، والعلاقات المتبادلة بين الأجزاء والكل، كي يغدو معنى النص وأبعاده الرمزية واضحين، ويلعب التنضيد دورًا هامًا لما فيه من تنظيم للمعلومات بشكل منطقي، وقدرة على تملك النص»[40]. فالتحليل إذًا مصطلح جامع يستدعي في ممارسته على الخطاب مصطلحات ومفاهيم عديدة، إذ تسعى عملية التحليل إلى تفكيك الخطاب المحبوك المتماسك شكلًا ودلالة، شفهيًا كان أم مكتوبًا، إلى بنيات جزئية فاعلة ومتفاعلة، داخلية وخارجية، من أجل معرفة مختلف المرجعيات الخطابية (الأسس المعرفية، والخلفيات النظرية للخطاب) التي ساهمت في تشكله، ومعرفة مضامينه، ومحتوياته، وأهدافه، ومعاييره، وفضائه، وبنياته، وجنسه، وخاصياته، وسياقاته التلفظية والتداولية، إلخ، والوعي بالدلالات الاجتماعية لألفاظه، وإدراك معطياته، واختراق بنيته، ليتحقق التحليل. الأمر الذي يجعل العملية في غاية التعقيد والتشابك، تتطلب من أجل التحكم فيها معرفة موسوعية عميقة بمجالات: اللسانيات، والتداوليات، والسيميائيات، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والتاريخ، والفلسفة، والآداب، وعلم النفس التحليلي... وتستلزم أيضًا جهودًا مضنية وخبرة طويلة بالنصوص والخطابات، وحفرًا بأدوات علمية مشهود لها بالفعالية، وعُدة مفاهيمية واصطلاحية إجرائية لا غبار عليها، مثل: القراءة، والشرح، والتفسير، والتأويل...

يمكن أن نستخلص من خلال هذه التحديدات والتحديدات السابقة لمفهوم الخطاب، أن تحليل الخطاب يعدّ من المفاهيم التي تستمد أدواتها العملية، ومقارباتها المنهجية، من تخصصات ومباحث مختلفة: إنسانية، واجتماعية، ومعرفية، فتستعير من كل تخصص تصورات نظرية تعكس رؤية معينة للعالم وللخطاب. ويساهم تحليل الخطاب بما له من نظام في التصور، ومنطق في التحليل، في تعميق الصلة في المجتمعات بآليات التواصل التي تسعى لتملك بنيات الوعي في كل الأداءات اللغوية وغير اللغوية. ومن ثم يمكن فهم مسوّغات التنوع المنهجي في تحليل الخطاب، حيث إن دراسة النص تقتضي التحليل اللساني

37- محمد بازي، **تحليل الخطاب: معالم التساند المنهجي ومقومات تأصيل النموذج في مجموعة مؤلفين**، المناهج وتكامل المعارف (فاس: مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، 2017)، ص 34-35.

38- خليفة الميساوي، مرجع مذكور، ص 178.

39- ابن منظور، مرجع مذكور، ص 143.

40- عبد العاطي الزياني، مرجع مذكور، ص 407.

والوقوف عند بنيات عدة: لغوية، وصوتية، وتركيبية، ونظام النص، وتماسكه، وسياقاته الداخلية... لكن امتدادات الخطاب وتعلقه بالسياقات الخارجية غير اللسانية الاجتماعية والنفسية والتداولية، استدعى تشعب روافد التحليل، وتنويع المقاربات[41]. ولعل هذا ما يفسر تأكيد دومينيك مانغينو على صعوبات تحديد موضوع تحليل الخطاب، والتي تعود إلى الاختلاط المألوف بين تحليل الخطاب، ومختلف مباحث الخطاب: (تحليل المحادثة، وتحليل الخطاب، ونظريات الحجاج، ونظريات التواصل، واللسانيات الاجتماعية، واللسانيات الإثنية...). وكل تخصص منها يدرس الخطاب من زاوية خاصة به[42].

لقد حصل انتقال نوعي واضح من تحليل الخطاب بالمنظور التقليدي القائم على تحليل المحتوى أو المضمون، إلى دراسة الخطاب التي أصبحت ملتقى التخصصات، والانشغالات المعرفية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كما أثر ازدهار اللسانيات الاجتماعية واهتمامها بالنوع، ودور الانتماءات الاجتماعية في تشكل نماذج تحليل الخطاب، فضلًا عن تطور أعمال التحليل النقدي للخطاب مع فان دايك، وفيركلاف، وفوداك؛ الذين أولوا الاهتمام لعلاقة اللغة في الخطاب بالنوع والسلطة السياسية والعنصرية والعدالة الاجتماعية وغيرها[43].

لا نجد اليوم لدى المهتمين بتحليل الخطاب من يجزم بحدود موضوع تحليل الخطاب، ولا بمنهج واضح المعالم ليسند تصورات الانتماء إلى مجال تحليل الخطاب، بل إن التطورات المعرفية والعلمية المتنوعة التي ارتبطت بهذا المجال، «كان لها أثرها الواضح في دراسة أصناف شتى من الخطابات في الأدب، والإعلام، واللغة، والمجتمع، وبالأخص على مستويات: الصوت، والكلمة، والجملة، والنص، والسياق، والمعنى، والمقصديات، وأفعال الكلام، والتفاعلات الخطابية، ودور المعرفة، والمجتمع، والسياقات، والاعتقادات، والآراء، والتصورات، وغيرها»[44]. مما يبين أن تحليل الخطاب مجال مفتوح أمام مجموعة من المقاربات والمناهج التي تستعير أدواتها من علوم إنسانية، واجتماعية، ومعرفية متنوعة لدراسة موضوعاته.

3- التحليل النقدي للخطاب

3-1 - المفاهيم والمجالات

يحيل التحليل النقدي للخطاب على مقاربات اللسانيات النقدية التي تعتمد وحدات الخطاب الأساس منطلقًا للتواصل بين الميادين المؤسسية، والسياسية، وخطابات الإعلام، والثورات[45]، كما يحيل على عملية نقد واسعة لأفكار فلسفية واجتماعية؛ قام بها كل من: لاكان، ودريدا، وبارت، وفوكو. فنظريات تحليل الخطاب تشترك في سمة أساسية، وهي التوجه النقدي، فهي تنتقد النظرة البنيوية ورؤيتها لبنية اللغة بوصفها بنية مستقرة، وترى – في مقابل ذلك – أن هذه البنية دائمة التغير، وهذا التغير مرتبط بشروط تاريخية واجتماعية. فلا يوجد نظام واحد عام للمعنى، كما في البنيوية، ولكن مجموعة من نظم الخطاب التي عن طريقها تتغير المعاني[46].

41- مع اتساع مجالات البحث في الخطاب، أصبح كل إنتاج لغوي أو غير لغوي، شفهي أو مكتوب، موضوعًا لتحليل الخطاب، لهذا السبب فإن تنوع متون حقل تحليل الخطاب نتج عنه تنوع في المقاربات والروافد النظرية والمنهجية، هكذا سعت لسانيات التلفظ أو مقاربة التلفظ إلى أن تكون تخصصًا= تفسيريًا لإنتاج الخطابات، نفس الشيء بالنسبة للمقاربة التواصلية (خطاطة التواصل لجاكبسون، والكفاية التواصلية لدى هايمز) التي ترى أن الخطاب يرتهن بظروف التواصل الخاصة، ثم مقاربة المحادثة التي ازدهرت مع اللسانيات الاجتماعية، والتي تعتبر الكلام نشاطًا تفاعليًا اجتماعيًا؛ وتضم ثلاثة تيارات: التفاعلية الرمزية، والدراسة الإثنوغرافية للتواصل، والإثنولوجية المنهجية، والمقاربة التفاعلية التي تنظر إلى الخطاب باعتباره تفاوضًا، وهو ما يسمح بفهم بنيته واشتغاله.

42- Dominique, Maingueneau, *Le tour ethnolinguistique de l'analyse du discours* In Jean-Claude Beacco (ed.) et al. Paris: Larousse, 1970, p.p. 114-125.

43- محمد بازي، مرجع مذكور، ص 34.

44- المرجع نفسه، ص 34.

45- Teun A. Van Dik, *Multidisciplinary CDA: A plea for diversity In Ruth Wodak & Michael Meyer, Methods of Critical Discourse Analysis* (London: Sage Publications, 2001), p. 2.

46- Jorgensen, M. & Philip, L., *Discourse Analysis as Theory and Method* (London: Sage Publications, 2002), p. 10.

بدأ التفكير في التحليل النقدي للخطاب وبناء تصورات مؤسسة بخصوصه، بمجموعة من الحلقات الدراسية والمناقشات بين فان دايك، وفوداك، وفيركلاف، تلاه إصدار مجموعة من المؤلفات في هذا الموضوع نهاية الثمانينات، وبداية التسعينات، مثل: «اللغة والسلطة» لـــفيركلاف 1989، و«اللغة والسلطة والأيديولوجيا» لـفوداك 1989، و«الخطاب والمجتمع» لـفان دايك، 1990، و«خطاب الإعلام» لـــفيركلاف 1995، و«ماذا يعني التحليل النقدي للخطاب» لـــفوداك 2007، و«الخطاب والتغير الاجتماعي المعاصر» لـــفيركلاف 2007...

وللتحليل النقدي للخطاب اتجاه تحليلي يندرج في إطار الأبحاث الموجهة إلى دراسة البعد الاجتماعي للخطاب، وكيفية تأويله في مختلف سياقات الاستعمال، ووضعه في إطار المقام الاجتماعي الفعلي الذي يكتنفه. يربط هذا الاتجاه بين النص، وتاريخه، ومجتمعه استنادًا إلى مفاهيم السلطة، والتاريخ، والأيديولوجيا. ويستخدم في ذلك مصطلحات التحليل النصي، للربط بين بنية الخطاب والعلاقات السلطوية داخل المجتمع، ويتناول كيفية تحقيق هذه العلاقات وتثبيتها، أو مناهضتها من خلال التفاعل الخطابي.

يتميز التحليل النقدي للخطاب بكونه يقيم جسرًا بين مجالين: مجال التحليل اللساني للنص، ومجال العلوم الاجتماعية، أي أنه يربط بين بنية الخطاب والقضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية، ويرصد مظاهر التفاعل بين الخطاب والمجتمع. «إن البحث في مواضيع اجتماعية بأداة لسانية كتحليل الخطاب، يتعامل مع مواد لغوية هي الخطاب الواصف للظواهر، والخطاب الناقد، وهي مواد لغوية ذات دلالات، ويسهم في دفع الأداة اللسانية إلى أن تنخرط في معاينة الظواهر الاجتماعية، ومعالجة قضايا الثقافة، والهوية، والمرأة، والعدالة الاجتماعية... وغيرها من الظواهر الاجتماعية والسياسية المتوالدة المتجددة التي تولد ومعها حشد وركام من النصوص والخطابات الملازمة والواصفة والناقدة»[47].

إن اللغة جزء من الحياة الاجتماعية، وهي ذات تأثير عميق في مسالك الحياة الاجتماعية، وللخطاب اللغوي تأثير في إحداث التغيير الاجتماعي. وفي كل تحليل أو بحث اجتماعي يبرز الخطاب اللساني، وترجح كفة اللغة، مما يدفع الباحثين في العلوم الاجتماعية إلى التوسل بأدوات لسانية لتحليل مواد ذات طبيعة لغوية مثل: النصوص المكتوبة، أو المحادثات، أو المقابلات بغرض البحث. ولأن الباحثين في العلوم الاجتماعية غالبًا ما يشكون نقصًا وغموضًا في كيفية تحليل المعطيات اللسانية والنصوص اللغوية التي بين أيديهم، ويحتاجون إلى تفاصيل أكثر عن هذه المعطيات، فإن مقاربة التحليل النقدي للخطاب تهدف إلى تقديم إطار عام بأدوات نظرية ومنهجية متعددة، لتحليل النصوص المكتوبة والمحكية، تحليلًا لسانيًا يهم عددا من المسائل الاجتماعية التي يتناولها الباحثون في العلوم الاجتماعية.

تبدو اللغة بأدواتها التعبيرية وسيلة إيصال محايدة، لكن أنماط الخطاب في مثل هذا الوضع، سواء أكانت محكية أو مكتوبة، تتحول في واقع الاستعمال إلى أدوات تعبير عن المواقف والظروف الاجتماعية التي تستعمل فيها، مما يجعل علاقة الخطاب بالمواقف علاقة دقيقة ووظيفية. وتتعامل اللسانيات الاجتماعية مع مختلف أنماط الاستعمال اللغوي على أنها انعكاس للبنية الاجتماعية، وتنظر إلى الأشكال اللغوية على أنها حتمية، وهي جزء من تركيبة اجتماعية معينة ونتيجة لها في الوقت نفسه[48]. لذلك فإن دراسة فيركلاف للخطاب مثلا، تستند في صيغتها المتعلقة بالتحليل النقدي للخطاب إلى التسليم بأن اللغة جزء من الحياة الاجتماعية، وتقوم بينها وبين عناصر الحياة الاجتماعية الأخرى علاقة منطقية جدلية، ولا يعني هذا اختزال الحياة الاجتماعية في اللغة فقط، بل يعني ضرورة أن يستند البحث والتحليل الاجتماعي على اللغة، ويركز عليها،

47- عبد الرحمن بودرع، **في تحليل الخطاب الاجتماعي السياسي؛ قضايا ونماذج من الواقع المعاصر**، (عمان: دار كنور المعرفة، 2014)، ص 6-7.

48- محمد لطفي الزليطني، «**من تحليل الخطاب إلى التحليل النقدي للخطاب**»، مجلة الخطاب (جامعة مولود معمري)، العدد 17 2014، ص 11.

لأنها إحدى الطرق المنتجة في البحث الاجتماعي[49].

وإذا كان تحليل الخطاب يهدف إلى دراسة الاستعمال الحقيقي للغة على لسان متكلمين حقيقيين في أوضاع حقيقية، أي بعبارة أخرى دراسة اللغة في سياق الاستعمال والربط بين الخطاب وأطرافه والسياق التواصلي الذي يدور فيه، فإن التحليل النقدي للخطاب ينظر إلى اللغة بمعجمها وتركيبها وخصائصها الشكلية والدلالية باعتبارها مرآة تعكس قيما وخبرات اجتماعية وثقافية معينة. وإطارًا يضم تصورات معينة عن العالم؛ تصورات ليست بالضرورة أكاديمية محضة، بل ترتبط بالواقع العام، وتحمل معاني أخلاقية وأيديولوجية؛ لذلك فإن المحلل الناقد للخطاب يطرح جملة من التساؤلات حول عوامل تشكل الخطاب بنماذجه ومستوياته المختلفة، وخصوصًا منها: المعجم، والتركيب، والأبنية النصية للخطاب، وما إذا كانت تحمل قيما خاصة، أو تحيل على أطر تصنيفية، أو تثير تحفظات أيديولوجية معينة[50].

فعلى المستوى المعجمي قد تحمل مفردات الخطاب إيحاءات إيجابية، أو سلبية تبعا للمجال الدلالي الذي تنتمي إليه، وتبعا للحمولة الأيديولوجية التي تعكسها، فقد تكون متعاطفة وإيجابية تارة مثل قولنا: جماعة، ثلة... وقد تكون عدائية وسلبية تارة أخرى مثل قولنا: عصابة، شرذمة... ومثل هذا الفرق واضح أيضًا في استعمال بعض المفاهيم من قبيل: مفهوم المقاومة، ومفهوم الإرهاب، ومفهوم التفسير الأصولي للقرآن، ومفهوم الحركات الأصولية، أو الفكر الأصولي، مفهوم الاحتجاج، والتظاهر، ومفهوم الفوضى، والتخريب... هذا بالإضافة إلى أن الخطاب قد يقوم على مفردات هي في حقيقتها مجازات تعكس تصورات معينة عن الواقع، وتستبطن خلفيات سياسية وأيديولوجية، مثلًا: مصطلح محور الشر، وهو صفة لدول تسميها أمريكا بالدول المارقة لكونها تعارض سياسة الهيمنة الأمريكية؛ ومصطلح العدالة المطلقة، وهي تسمية للحملة العسكرية ضد أفغانستان؛ وخارطة الطريق. وهي مفهوم يقصد به فرض طروحات الطرف القوي على الطرف الضعيف؛ والإصلاح الهيكلي، وهو مفهوم يحيل على الهيمنة الاقتصادية للبنك الدولي ومؤسساته على الدول المتخلفة؛ وعاصفة الحزم، وهو الاسم الذي استخدم في التدخل العسكري ضد اليمن...

أما على مستوى التركيب فقد يبرز الخطاب من حيث بنيته التركيبية، أو يبطن خلفيات أيديولوجية معينة، فيكون بالتالي مشحونًا بتصورات ومواقف، ويأتي ذلك نتيجة لاختيار أنماط تركيبية معينة بهدف الإقناع أو التضليل مثلًا. من ذلك اختيار المبني للمجهول كوسيلة لإخفاء هوية الفاعل وتحويل جهة الخطاب من طرف محدد إلى طرف آخر، قد يكون أي شخص، وكل شخص في آن واحد. أي تحويل بؤرة التركيز من الفاعل الصريح إلى المفعول الذي يصبح مركز التركيب. ومن الأمثلة على الدور التعتيمي الناتج عن التحويلات التركيبية، يمكن المقارنة بين عنوانين لخبر صحفي واحد: (جنود الاحتلال يطلقون النار على متظاهرين فلسطينيين ويقتلون منهم ثلاثة). والثاني: (سقوط نشطاء فلسطينيين في أحداث عنف بالضفة الغربية)[51]. ففي الصيغة الأولى تحديد صريح للحدث، وللأدوار، والمسؤوليات، والمعتدي، والضحية. أما في الصيغة الثانية فهناك تعتيم وتضليل مقصودين، يختفي فيها الطرف المعتدي، وتختفي فيها أيضًا الأدوار والمسؤوليات.

من هنا يأتي دور التحليل النقدي للخطاب بشكل عام للبحث في اللغة المربكة، والمصطلحات المضللة المستعملة في الخطابات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والإعلامية، والدينية... والبحث عن المسؤول والمستفيد من استعمال اللغة على هذا النحو، وأهداف هذا الاستعمال، والذي هو في نهاية الأمر انعكاس للتصورات الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية القائمة، وللسياقات الثقافية المتداولة. فالثقافة والحدث الاجتماعي والسياسي وما يتصل بها من ظواهر، كل ذلك يمارس تأثيره وفعاليته في النقد والتحليل وغيرها من أشكال إنتاج الخطاب.

49- نورمان فاركلوف، مرجع مذكور، ص 19.
50- محمد لطفي الزليطني، مرجع مذكور، ص 14.
51- المرجع نفسه، ص 18.

إن التحليل النقدي للخطاب يرمي حسب فان دايك إلى دراسة أشكال السلطة التي تقوم من خلال الخطاب بين الأجناس، والأعراق، والطبقات الاجتماعية، قصد العمل على تطويرها، كما يهدف إلى دراسة مظاهر الأيديولوجيا، والتسلط الاجتماعي، والهيمنة، والتفاوت الطبقي، وكيف يمكن لها أن تتجسد وتتجدد وتقاوم من خلال الممارسة اللغوية في سياقاتها الاجتماعية والسياسية؟ وبمثل هذا النهج التحليلي الواعي يتخذ رواد التحليل النقدي للخطاب موقفًا صريحًا معلنًا في مسعاهم إلى استيعاب مظاهر اللامساواة الاجتماعية، ومن ثم فضحها ومقاومتها[52]؛ لذلك فإن فان دايك يدعو إلى تحليل الخطاب انطلاقًا من تخصصات متعددة، وإلى تنويع الأدوات المنهجية؛ فالتحليل النقدي للخطاب ليس منهجا ولا نظرية، وإنما ملتقى مجموعة من التخصصات بما توفره أجهزتها التحققية لدراسة الخطابات[53].

وهذا ما نجده عند فيركلاف الذي يدعو إلى ضرورة تطوير الإطار النظري لمقاربة التحليل النقدي للخطاب، حيث إن التحليل النقدي للخطاب يتألف من مجموعة من الأوضاع النظرية التي لا يمكن فصلها عن الأوضاع المنهجية. وتشير هذه المقاربة إلى الدور الفعال للخطاب في تشكيل العالم الاجتماعي، حيث إنه يتيح الفرصة للكشف عن العلاقات بين: الخطاب والمجتمع، النص والسياق، وبين اللغة والقوة. فاللغة عند فيركلاف: «نمط من أنماط الفعل الاجتماعي، تتشكل اجتماعيًا وتاريخيًا، وترتبط بعلاقة جدلية بغيرها من الأفعال والممارسات الاجتماعية، كما أنها تمتلك القدرة على إعادة تشكيل الكل الاجتماعي في ظروف محددة، وعليه فإن المهمة الأساسية للتحليل النقدي للخطاب هي: الكشف عن تأثير استخدام اللغة، وتأثرها بالسياق الاجتماعي»[54].

إن فيركلاف الذي يصف مشروعه بأنه محاولة للوصول إلى نظرية اجتماعية للخطاب، يعي جيدًا أن الممارسة الخطابية تمثل أحد أبعاد الممارسة الاجتماعية، ويعي أن مقاربة التحليل النقدي للخطاب يمكن أن تمدنا بأدوات لفهم وتفسير الممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية المختلفة، التي تتغير أشكالها بفعل العولمة، لذلك فهو يركز على الدور المحوري للغة في سياق العولمة، ويمدنا في الوقت نفسه بوسائل التصدي لصور الهيمنة السائدة في المجتمع[55].

وهكذا نجد أن التحليل النقدي للخطاب يعطي اهتمامًا قويًا للغة، والسلطة، والمجتمع، والأيديولوجيا، محاولًا بيان الكيفية التي يبني بها الخطاب مواقع السلطة في المجتمع، وذلك لإخراج دراسة الخطاب من المستويات اللسانية المحضة إلى فضاءات موسعة: المجتمع، والسياسة، والسلطة، والأيديولوجيا، والهوية...

ورغم أهمية هذه المقاربات في الدراسة والتحليل، وفي تطوير مدخل التحليل النقدي للخطاب، يحق للباحثين والمهتمين مساءلة هذا المنظور النقدي، الذي يبالغ في الخلفيات اللسانية، والاجتماعية، والسياسية والأيديولوجية للخطاب دون اقتراح بدائل أخرى ممكنة. ولا شك أن تعميق النظر يحتم تحرير هذا المفهوم من موجهات النقد الاجتماعي والسياسي، وتعزيزه بموجهات أخرى من قبيل النقد الجمالي، والبلاغي، والديني، والأخلاقي، فلا توجد – كما أوضحنا سابقًا – نظرية عالمية في تحليل الخطاب، وإنما تقدم كل نظرية الأدوات والوسائل التي تراها فعالة في مقاربة معطيات خاصة بالخطاب.

كذلك من المهم الإشارة إلى أن معظم دراسات التحليل النقدي للخطاب، ما زال ينظر إليها حتى الآن بوصفها عبارة عن تأويلات انطباعية بمعايير ذاتية، تفتقر إلى منهجية موضوعية واضحة في التحليل. كما أنها تفتقر إلى استخدام عدد

52- المرجع نفسه، ص 12-13.

53- Teun A. van Dijk, Ibid., p. 96.

54- Norman Fairclough, *Critical discourse Analysis: The critical study of language* (London: Longman, 1995), p. 131.

55- Norman Fairclough, *Language and neo-liberalism: Discourse & Society* (London: Sage Publication, 2000), p. 128.

كاف من النصوص يتيح لها الوصول إلى نتائج مبررة علميًا وإمبريقيًا، ومن ثم لا تستطيع أن تقدم مبررات كافية لحدوث التغير الاجتماعي من خلال الممارسة الخطابية.

إجمالًا، ليست هناك طريقة واحدة أو منهجية معينة متفق عليها للتحليل النقدي للخطاب، ولذلك يجد الباحث نفسه أمام قصور منهجي في هذه المقاربة في مقابل غناها النظري، مما يضطره إلى بناء أدواته المنهجية الخاصة للكشف عن النماذج الخطابية أثناء التحليل، انطلاقًا من عمليات التأويل الذاتي للنص، وتبعًا للمرجعية الفكرية التي تحركه.

2-3 - التحليل النقدي للخطاب الاجتماعي: خطاب الإعلام الاجتماعي الجديد نموذجًا

يقوم البحث في إطار التحليل النقدي للخطاب على دراسة العلاقة الجدلية بين اللغة والخطاب والمجتمع، ويسعى إلى فضح السلطة الممارسة على البنيات الإدراكية للمتلقين، إذ إن اللغة حسب هذه المقاربة تعد وسيطًا فعليًا لتكريس أطماع الهيمنة على المستوى الاجتماعي، وبها يتحكم في القناعات والاختيارات، لذلك تركز الأبحاث في هذا الإطار على وصف الممارسة النصية وتحليل التفاعل الخطابي، ثم نقد الممارسة الاجتماعية. ومعنى ذلك أن هدف محلل الخطاب هو: الكشف عن السلطة الممارسة، من خلال تفكيك البنيات اللسانية الداخلية، وتحليل عناصر السياق والعلاقات التفاعلية بين المشاركين، لتحديد المواقع والمراجع الأيديولوجية، ثم فضح السلطة المتوارية خلف الاختيارات اللغوية على الصعيد الاجتماعي. لذلك فإن مقاربة التحليل النقدي للخطاب تتجاوز تحليل الخطاب، من حيث دراستها للاستعمال اللغوي المضلل الذي يخدم أيديولوجيات معينة، والذي يهدف إلى الهيمنة والسيطرة داخل المجتمع. وليس الاكتفاء بتحليل المضمون فقط.

ولعل خطاب الإعلام الاجتماعي الجديد مثال نموذجي على هذا النوع من الخطابات الموجهة، والذي ينبني على خلفيات أيديولوجية قوية، واللغة فيه مسخرة بأدواتها ووسائلها المختلفة، لتكريس حقائق اجتماعية وسياسية خاصة، وفرض أنماط من السلوكيات وردود أفعال مغايرة للواقع، وخدمة قيم وتوجهات اجتماعية وسياسية وهويات معينة.
إن مفهوم الإعلام الاجتماعي الجديد مفهوم أساسي من مفاهيم علم الاجتماع، وهو يحيل على العلاقات المنتظمة التي تجمع أفرادًا أو منظمات، ويتشكل حول هذا المفهوم حقل معرفي يسمى تحليل الشبكات الاجتماعية.

ولعل هذا ما دفع توماس ستانجر وألكسندر كوتان إلى اقتراح مصطلح «الشبكات السوسيو-رقمية» (réseaux socio-numériques) على وسائل التواصل الاجتماعي والمنظومات الإلكترونية المرتبطة بها، وهو مصطلح يمزج في آن واحد البعدين الاجتماعي والرقمي، واللذين يكونان معا تطبيقات الميديا الاجتماعية التي تتشكل من تفاعل التكنولوجيا مع المستخدم على اعتبار أنه منتج ومستهلك في آن واحد[56].

ومن هذا المنطلق تعد وسائل الإعلام الاجتماعي الجديد منظومات مركبة تتفاعل فيها الأبعاد التكنولوجية بالأبعاد الذاتية، والأبعاد المؤسسية الاستراتيجية في إطار سياقات اجتماعية، وسياسية، وثقافية، ولغوية خاصة.
وقد خلق خطاب الإعلام الاجتماعي الجديد اتجاهات جديدة في العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية واللغوية والهوياتية، ولعب دورًا محوريًا في صناعة وإعادة تشكيل هذه العلاقات داخل المجتمعات. ولكل وسيلة من وسائل الإعلام الاجتماعي الجديد طبيعة تميزها عن الأخرى، فهي تقوم بتزويد الجمهور بأكبر قدر من المعلومات، وبقدر ما تكون هذه المعلومات أو الحقائق صحيحة، بقدر ما يكون الإعلام الاجتماعي الجديد سليمًا في ذاته، وقويا في محتواه، ويكون له تأثير كبير وصدى إيجابي على الرأي العام.

56- Stenger Thomas & Coutant Alexander, *L'avènement des médias sociaux: Une histoire de participation* (Paris: nouveau monde édition, 2012), p. 78.

وهنا يتساءل الكثيرون عن واقعية وموضوعية لغة ومخرجات خطاب وسائل الإعلام الاجتماعي الجديد، خصوصا في ظل الظروف الاجتماعية والسياسية التي تطرأ على المجتمعات والدول، كما هو الحال بالنسبة لكثير من الدول العربية مثلًا، التي تعيش صراعات وأزمات سياسية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وإلى أي مدى يعكس هذا الخطاب الواقع كما هو؟ وإلى أي حد يشكله ويصنعه ويبنيه وأحيانًا «يفبركه» وفق أطر ومرجعيات لغوية، وسياسية، وأيديولوجية، واجتماعية محددة؟ ففي بعض الأحيان يقدم الحدث أو تعالج الأزمة من زوايا مختلفة، وبرؤى متناقضة، وبلغة ومصطلحات مضللة، وكأن الأمر يتعلق بحدثين أو أزمتين مختلفتين تمامًا. فاللغة اختيار أيديولوجي، كما أن الخطاب ممارسة ذات طابع أيديولوجي من حيث التكوين والتأثير.

تشكل، إذًا، وسائل الإعلام الاجتماعي الجديد، خصوصا في أوقات الأزمات السياسية، فضاءات ملائمة لممارسة التضليل الإعلامي المتواري خلف اختيارات لغوية تخدم أشكالًا معينة من السلطة والأيديولوجيا والهيمنة الاجتماعية والسياسية، حيث تسهم بشكل كبير في تضليل الرأي العام وتغليطه وتحريف قناعاته، من خلال التلاعب باللغة والأخبار ومصادر المعلومات عن طريق المنتديات الحوارية ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، وهذا يبدو جليًا من خلال التركيز على معلومات، وتعليقات، وتدوينات، وتغريدات بعينها وتعميمها، وإقصاء أخرى، خدمة لمصالح أو توجهات ما، وبالتالي الانتقال من حالة التفاعل ومناقشة الخبر، أو المعلومة بموضوعية وتوازن، إلى تحريفها وتغيير مسارها تحت ضغط القرارات السياسية، وذلك على حساب النزاهة والموضوعية.

وهذا ما يساعد على إحداث تغيرات سلبية على الآراء والاتجاهات، ويخلق تمثّلات غير صحيحة لدى الأفراد والجماعات والشعوب، ويفرض أشكالًا من الهيمنة الأيديولوجية، فتنتشر بسبب ذلك أشكال جديدة من الخطابات، تنتقل من العالم الافتراضي إلى العالم الواقعي، تدعو إلى الكراهية والتحريض، وتعتمد لغة التهديد والسب والشتم والقذف في حق الأفراد، والمؤسسات والدول.

ولعل ما يمكن استنتاجه من هذا التحليل المركز هو أن هناك علاقة قوية ومتخفية بين البنية اللغوية، وبين البنية الاجتماعية وأشكال الهيمنة والسلطة والأيديولوجيا، في شتى أنماط خطاب الإعلام الاجتماعي الجديد. حيث إن تحليل البنية اللغوية لهذه الأنماط من الخطاب سيبين ذلك التأثير المتبادل بين التركيبة الاجتماعية، والسياسية، والهوياتية القائمة، بعلاقاتها المتداخلة من جهة، وبين النظام اللغوي بمختلف أدواته ومكوناته، من حيث أبنيته النصية، والتركيبية، والمعجمية، والأسلوبية، والدلالية، والتداولية، والانزياح عن مستويات اللغة وآلياتها، وخرق قواعدها شكلًا ومضمونًا في كثير من الأحيان من جهة ثانية، لتبليغ تصورات فكرية، واجتماعية، وسياسية، وقيم، وتوجهات هوياتية، وأيديولوجية قد تكون ضمنية، أو صريحة للجمهور، وتوجيه المواقف وفرض أنماط معينة من التفكير والسلوك، وتكريس السلطة والهيمنة السياسية، والاجتماعية، والثقافية...

النتائج والتوصيات

لقد حاولت من خلال هذه الدراسة البحث في الأسس المنهجية للمفاهيم والمصطلحات التي تبلورت في الخطاب الاجتماعي في إطار مقاربة حديثة تتصل بالتحليل النقدي للخطاب، وبناء على ذلك تناولت أهم القضايا المتعلقة بالمصطلحية، وعلم المصطلح، وبالمفاهيم، والمصطلحات في العلوم الاجتماعية، ومجالات تحليل الخطاب بشكل عام، وهكذا تم التوصل إلى النتائج والتوصيات الآتية:

النتائج

- إن التعريفات المسندة للمصطلحية تكاد تتفق على أنها علم يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللسانية

التي تعبر عنها؛ فكل حقل من حقول المعرفة البشرية يتوفر على مجموعة كبيرة من المصطلحات التي تعبر عن مفاهيمه لسانيًا، فالمصطلحات هي تسميات لسانية لتلك المفاهيم، ووحدات رمزية تعبر عن المفهوم، كما هو الحال في كثير من العلوم.

- إن اختلاف الميادين المعرفية والعلمية التي تعتمد عليها المصطلحية أدى إلى اختلاف مناهجها، وتنوع مدارسها ومقارباتها ونظرياتها، مما أثر سلبًا على المصطلحية العربية التي لم تستفد من هذا التنوع والاختلاف، الأمر الذي حال دون نشأة مصطلحية عربية أصيلة، تصورًا ومفهومًا ومنهجًا.
- بخصوص شروط صياغة المصطلحات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية، ليس هناك منهجٌ واحد صالح لكل الاستعمالات، وقابل للتوظيف في كل القضايا والمواضيع الاجتماعية المختلفة، كل ما هنالك هو مجموعة من المناهج المختلفة، التي تدخل في علاقة جدلية تفاعلية تضطلع بدراسة التصورات، وكيفية تحويلها إلى مفاهيم وتسميتها وفق مقاييس لسانية.
- إن امتدادات الخطاب وتعلقه بالسياقات الخارجية غير اللسانية؛ الاجتماعية، والنفسية، والتداولية، استدعى تشعب روافد التحليل، وتنويع المقاربات، من هنا يمكن فهم مسوِّغات التنوع المنهجي في تحليل الخطاب.
- التحليل النقدي للخطاب اتجاه تحليلي يندرج في إطار الأبحاث الموجهة إلى دراسة البعد الاجتماعي للخطاب، وكيفية تأويله في مختلف سياقات الاستعمال، ووضعه في إطار المقام الاجتماعي الفعلي الذي يكتنفه.
- يتميز التحليل النقدي للخطاب بكونه يقيم جسراً بين مجالين: مجال التحليل اللساني للنص، ومجال العلوم الاجتماعية، أي أنه يربط بين بنية الخطاب، والقضايا الاجتماعية، والسياسية، والثقافية وغيرها، ويرصد مظاهر التفاعل بين الخطاب والمجتمع.
- يجعل التحليل النقدي للخطاب النصوص الفاعلة في المجتمع، أو لنقلْ النصوص الجماهيرية، بدءًا بالمحادثات اليومية، ومرورًا بالخطابات الإعلامية والثقافية والسياسية والدينية... موضوعًا له، ويجعل من أهدافه دراسة كيفية اشتغال اللغة الواقعية في الحياة، وتأثيرها في تصورات الناس واعتقاداتهم، وقد يصل به الأمر إلى التوعية والتحرير ومناهضة كل أشكال الظلم والهيمنة.

التوصيات

- لكي تكون الوظائف المصطلحية مفيدة في التعبير عن مفاهيمها بطرق سليمة، ولكي يكون التفاهم ممكنًا والتواصل سهلًا بين الباحث والقارئ، من المهم أن يطلع الباحثون في العلوم الاجتماعية على كيفية تشكل المصطلح، وطرق صناعته المختلفة من وضع، وتوليد، ونحت، واشتقاق، وتعريف، وتقييس، وترجمة.
- ضرورة تكثيف الجهود من قبل الباحثين العرب للعمل على تجاوز العوائق الإبستمولوجية التي تقف أمام تأسيس المفهوم المصطلحي الاجتماعي العربي الدقيق والشامل، والتي تعود إلى عدة مسائل معرفية ومنهجية، من قبيل:
  - عدم إدراك جوهر المفهوم الاجتماعي وقصديته، لارتباط عملية إنتاجه بلغات، وحقول معرفية أجنبية.
  - ولادة المصطلح العربي المترجم مشوهًا في معناه، وضعيفًا في أدائه، بسبب تعدد مشارب الترجمة، وانعدام الدقة والأمانة العلمية، مما يعطّل حركة تأسيس المفهوم الاجتماعي العربي على الوجه الصحيح.
  - ازدواجية الرؤية بين المصطلحات الوافدة من التراث بمفاهيمه القديمة، والمصطلحات الوافدة من الثقافة الغربية بمفاهيمها الجديدة، مما يخلق التباسًا وتداخلًا عند توظيف المصطلحات واستعمالها.
  - اختلاف مصادر التكوين العلمي والمعرفي عند الباحثين العرب في العلوم الاجتماعية، وتوزعهم بين ثقافات مختلفة: فرنسية، وإنجليزية، وألمانية وغيرها.
- ضرورة العمل على تجاوز سيادة النزعة الفردية، والتي تتحول إلى نزعة قطرية في وضع المصطلح العربي المتخصص.
- ضرورة العمل على توفير مصطلحات اجتماعية، أو بنك للمصطلحات الاجتماعية من صلب الثقافة العربية الإسلامية، لمسايرة التطور المستمر للعلوم الاجتماعية، وظهور المزيد من المفاهيم.

- ضرورة توفير المعاجم المختصة القائمة على التعريف المصطلحي، والتقييس في ميدان العلوم الاجتماعية.
- إذا كانت التوجهات الغربية الحديثة في مجالات تحليل الخطاب عمومًا قد انطلقت من العلوم اللسانية، والعلوم الاجتماعية، ومن الفلسفات المعرفية، ومن قناعات ورؤى خاصة مناسبة للمجتمعات الغربية، في ثقافتها، وفكرها، وتاريخها، ومنظورها للسياسة، والمجتمع، والإنسان، والدين، والكون، فإن القارئ أو الباحث المنتمي للثقافة العربية والإسلامية سيجد صعوبة في تمثل الكثير من المفاهيم، والتصورات، والمسلمات، والاقتناع بها، وقد يحس بالغربة المعرفية تجاهها، لذلك من المهم بالنسبة للباحثين العرب المهتمين بالتحليل النقدي للخطاب النظر في المقترحات الآتية:

- العمل على توظيف الأدوات التي توفرها مقاربة التحليل النقدي للخطاب للتموقع الحضاري الصحيح ضمن الهوية العربية والإسلامية، مثلما يفعل أصحاب الثقافة الغربية أنفسهم مع ثقافتهم. لكن مع الحرص على الاستفادة من الأدوات الإجرائية لنظريات الخطاب الغربية في معالجة القضايا الاجتماعية، والفكرية، والسياسية المستجدة.
- العمل على إنتاج مصطلحات ومفاهيم اجتماعية وثقافية تستند إلى المرجعية العربية والإسلامية، للتخلص من هيمنة المصطلحات والمفاهيم الغربية التي قد تحمل دلالات مخالفة للمعرفة العربية وللهوية الإسلامية.
- العمل على تقديم رؤية نقدية لبعض المفاهيم القديمة وبعض المفاهيم المستحدثة في آن واحد، والعمل على صياغة مفاهيم حديثة تستوعب ما يستجد من أنماط وظواهر اجتماعية، وثقافية، وسياسية، وإعلامية.
- العمل على توسيع نماذج تحليل الخطاب بصيغتها الغربية، لتستوعب مجموعة من الخطابات العربية ذات الخلفيات الدينية، أو المذهبية، أو الكلامية، أو الخطب السياسية التي يحفل بها تراثنا الفكري والعقدي.

المراجع

ابن منظور، أبو الفضل. **لسان العرب**. بيروت، دار صادر، 1994.

باري، ألفا أوصمان. «تحليل الخطاب: أسسه النظرية». ترجمة لحسن بوتكلاي. **مجلة البلاغة وتحليل الخطاب**. العدد 5 (2014).

ابن حماد، الجوهري إسماعيل. **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**. تحقيق أحمد عطار. بيروت: د.د، 1989.

بودرع، عبد الرحمن. في **تحليل الخطاب الاجتماعي السياسي: قضايا ونماذج من الواقع المعاصر**. عمان: دار كنور المعرفة، 2014.

الجرجاني، علي. **معجم التعريفات**. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1991.

الحقي، محمد التهانوي. **كشاف اصطلاحات الفنون**. بيروت: دار الكتب العلمية، 2006.

الخلقي، محمد عبد. ميري، يمينة. **الإشكالية في العلوم الاجتماعية**. مراكش: منشورات فضاء آدم للنشر والتوزيع، 2018.

الزبيدي، السيد المرتضى الحسين. **تاج العروس من جواهر القاموس**. تحقيق حسين نصار. الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1369 هـ.

الزليطني، محمد لطفي. من تحليل الخطاب إلى التحليل النقدي للخطاب. **مجلة الخطاب** (جامعة مولود معمري). العدد 17، 2014.

الزياني، عبد العاطي. في **تحليل الخطاب: مداخل أولية للفهم والتأويل**. فاس: منشورات مقاربات للنشر والثقافة، 2017.

عبد الغفار، السيد أحمد. **التصور اللغوي عند الأصوليين**. الإسكندرية: مكتبات عكاظ للنشر، 1981.

الفهري، عبد القادر الفاسي. **المقارنة والتخطيط في البحث اللساني**. الدار البيضاء: دار توبقال، 1998.

القاسمي، علي. **علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية**. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2008.

مجموعة مؤلفين. **المناهج وتكامل المعارف.** فاس: مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، 2017.

مفتاح، محمد. **ما المفهوم؟ في المفاهيم تكونها وسيرورتها.** الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2000.

الميساوي، خليفة. **المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم.** الرباط: دار الأمان، 2013.

اليعبودي، خالد. **المصطلحية وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي.** فاس: منشورات دار ما بعد الحداثة، 2004.

Cabré, M.T. *La terminologie: théorie, méthode et applications*. Traduit du Catalin et adapté par Monique C. Cormier et John Humbley. Paris: University of Ottawa Press, 1998.

Dubois, J. et al. *Dictionnaire de linguistique et Des sciences du langage*. Paris: Larousse, 1994.

Fairclough, Norman. *Critical discourse Analysis: The critical study of language*. London: Longman, 1995.

Fairclough, Norman. *Language and neo-liberalism: Discourse & Society*. London: Sage Publication, 2000.

Halliday M.A.K. Ruquaya, Hassan. *Cohesion in English*. London: Longman, 1976.

Jorgensen, M. & Philip, L. *Discourse Analysis as Theory and Method*. London: Sage Publications, 2002.

Maingueneau, Dominique, *Le tour ethnolinguistique de l'analyse du discours*. In Jean-Claude Beacco (ed.) et al. Paris: Larousse, 1970.

Raymond, Quivy. Luc, Van Capenhoudt. *Manuel de recherche en sciences sociales*. Paris: Dunod, 2011.

Rey, A. *La terminologie: Noms et notions. Coll. Que sais -je?*. P.U.F: Paris, 1979.

Rondeau, Guy. Felber, Helmut. *Textes choisis de terminologie*. Québec: Université Laval, 1981.

Sager, Juan C. & Nkwenti, Blaise Azeh. *A Practical Course in Terminology Processing*. Amsterdam: John Benjamins, 1990.

Thomas, Stenger & Alexander, Coutant. *L'avènement des médias sociaux: Une histoire de participation*. Paris: nouveau monde édition, 2012.